جامعة الأزهر
كلية البنات الإسلامية
بأسيوط

المجلة العلمية

المناظرة
فى التصديق
بين القواعد العلمية

إعداد

د/ آمال عبدالقادر سيد أحمد

مدرس العقيدة والفلسفة فى الكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمـــــة

الحمد لله الذى جعل الإختلاف بين الناس سنة ربانية، وسخر للحق دعاة أولى حكمة، ويسر لهم من الطرق ما يقيمون به البرهان والحجة، فأفحموا دعاة الباطل وتسنى لهم إحقاق الحق بالموعظة الحسنة، والصلاة والسلام على إمام الدعاة الذى أوتى البيان والفطنة، وأسس آداب التناظر مع المخالفين بالفطرة سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وزوجاته أجمعين.

وبعد،،

ففى عالم عقلانى ليس بالإمكان إقناع الجمهور عن طريق الاقتصار على فصاحة المتحدث وبلاغته فحسب؛ لأن حكم هؤلاء العقلانيين سيتوجه حتما نحو الحجج واستحقاقها، ولذا كان لابد فى الحوار من استخدام ذلك الجزء المفتوح من المنطق والتمكن من أدوات التناظر حتى لا يغشى الباطل الحق.

وبهذه الكيفية لم يكن موضوع المناظرة بمستحدث إلا أن أرضية جديدة قد شكلت للمحاورة والتناظر إثر شيوع ما يسمى بحرية التعبير والانفتاح فى نشر الثقافات والآراء فى الدين والعلم وجميع المجالات الفكرية النظرية، والمعاملات الواقعية، واعتمد كل ذلك على قوة الأداء والتعزيز الدرامى لطرح الحديث والإقناع.

ونتج عما سبق أن مجرد القيام باستقراء- حتى وإن كان استقراءاً ناقصاً- لمؤلفات المناظرة تتضح للوهلة الأولى أن طريقة العرض والمنهج تختلف فى المؤلفات القديمة عنها فى المؤلفات الحديثة.

ففى حين اهتمت الأولى- فى عمومها- ببسط الحديث فى القضايا

التصديقية وطرق الرد والتفنيد وتعرّض مؤلفوها بشئ من الإيجاز للآداب التى يجب أن يتحلى بها المتناظران كوصية أو ملحق صغير فى آخر كتبهم، وكان منهجهم فى ذلك منطقياً صرفاً.

نجد الأخيرة على العكس من ذلك، حيث كان العرض- فى عمومها- يدور حول طرق الأداء فى المناظرة وكيفية الإقناع والآداب العامة، وصار المنهج وصفياً وضعفت النزعة المنطقية.

وبين هذا وذاك يمكن القول أنه أصبح من الصعوبة بمكان أن يجمع المناظر المعاصر فى تطبيق استقرائه العرضين أو يثمن أحدهما دون الآخر- فالأول قدرات علمية وبراهين منطقية أصيلة، والثانى متطلبات حديثة ورؤية معاصرة- خاصة وأن القارئ وهو بصدد هذه المؤلفات فى مجموعها يستشعر أنه أمام علمين مختلفين: الأول علم نظرى صرف، والثانى علم تطبيقى بحت رغم أنهما جزءان لعلم واحد أحدهما علمى والآخر عملى.

وبالجمع بين هذين الجزئين يصبح البحث فى المناظرات قضية ذات بعد مستقبلى يساعد على تهيئة الجيل الحالى لمواجهة تحديات المستقبل، ويتيح تكوين قيادات قادرة على التحاور واحترام الآراء والأداء الإقناعى ومسايرة متطلبات العصر من جانب، والتمسك بالأصول والقواعد العلمية من جانب آخر، ومن ثم كان بحثى هذا بعنوان "المناظرة فى التصديق بين القواعد العلمية والعملية" كمساهمة يسيرة فى هذا المجال سائلة المولى عز وجل أن يهبنا التوفيق والسداد.

منهج البحث:

أما عن منهجى فى البحث فكان على النحو التالى:

أولاً: جمع المادة العلمية من المصادر الأساسية المتعلقة بموضوع البحث.

ثانياً: استخدام منهج التحليل المنطقى حيث بدأت بسرد أقسام التصديق والقواعد العلمية لتفنيد الدعوى أو الاستدلال نزولاً إلى أقسام تلك القواعد.... الخ موضحة ما تختص به كل قاعدة مما يميزها عن غيرها.

وكذلك الأمر عند عرض القواعد العملية للمناظرة حيث قمت بتصنيف تلك القواعد إلى قواعد عامة ثم تقسيم كل قاعدة إلى عناصرها الفرعية التى تشتمل عليها.

خطة البحث:

اقتضت المادة العلمية لهذا البحث أن يقسم إلى: مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة وذلك على النحو التالى:

المقدمة: وتناولت سبب اختيار الموضوع ومنهج البحث.

التمهيد: ويشتمل على:

- أولاً: التعريف بالمناظرة.
- ثانياً: التعريف بالتصديق.

المبحث الأول: القواعد العلمية للمناظرة فى التصديق.

المبحث الثانى: القواعد العملية للمناظرة فى التصديق.

الخاتمة: وتتضمن أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال هذه الدراسة.

التمهيـــــد

❁❁❁

- ويشتمل على:
  - أولاً: التعريف بالمناظرة.
  - ثانياً: التعريف بالتصديق.

التمهيد

أولاً: التعريف بالمناظرة:

يصل الإنسان إلى الحق من عدة طرق منها ما يكون فيها منفرداً يتدبر ويتأمل ويمحص بنفسه، ومنها ما يكون مفاعلة مع شخص آخر سواء أكان ذلك عن طريق المذاكرة والتعلم على يد عالم، أم عن طريق المناقشة لمن يظن أنه مساو له فى الرتبة حول موضوع معين وتلك هى الناظرة، ومن هذا المنطلق يمكن تعريف المناظرة وتحديد أركانها وفائدتها على ما يأتى:

١- تعريف المناظرة: تعرف المناظرة بعدة تعريفات سواء أكانت فى اللغة والمعاجم أم اصطلاح هذا العلم وترجع جميعها إلى مدلول واحد.

فالمناظرة لغة من ناظر فلاناً صار نظيراً له، وباحثه وباراه فى المحاجة.... وتناظر القوم: تجادلوا وتراوضوا .... والمناظر: المجادل المحاج[١].

والمناظرة فى معجم التعريفات هى: النظر بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين شيئين إظهاراً للحق[٢].

وفى اصطلاح علماء هذا الفن تطلق على: تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه، مع رغبة كل منهما فى ظهور الحق[٣].

---

(١) المعجم الوجيز- معجم اللغة العربية ص ٦٢٢ طبعة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

(٢) معجم التعريفات- للعلامة على بن محمد السيد الشريف الجرجانى ت(٨١٦هـ- ١٤١٣م) تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوى ص ١٩٥ طبعة دار الفضيلة للنشر والتوزيع.

(٣) رسالة الآداب فى علم آداب البحث والمناظرة- محمد محى الدين عبدالحميد ص٦- الطبعة السابعة ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م، وانظر ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال

٢- موضوع علم المناظرة:

موضوع هذا العلم: "الأبحاث الكلية التى تندرج تحتها أبحاث جزئية من حيث هى موجهة مقبولة، أو غير مقبولة، فالأبحاث الكلية: كالمنع والنقض والمعارضة الكليات، والأبحاث الجزئية المندرجة تحت هذه: كمعارضة دليل بعينه، وكنقض دليل خاص، وقبول ذلك وعدمه يعرف من أحكام هذا الفن، فكل نقض بالتخلف أو استلزام الفساد، فهو وظيفة مقبولة، وكل إفساد للمقدمة قبل إثباتها مع إقامة دليل الإفساد فهو غصب غير مقبول"(١).

ومن هنا يتضح جلياً: أن المناظرة علم له موضوع خاص وجملة من المعارف تتسم بالوحدة والعمومية وقواعد معينة هى بذاتها منهج بحث يصلح لكثير من العلوم فما المنهج إلا "الطريق الواضح فى التعبير عن شئ أو فى عمل شئ، أو فى تعليم شئ طبقاً لمبادئ معينة، وبنظام معين وبغية الوصول إلى غاية معينة"(٢).

٣- أركان المناظرة:

للمناظرة ركنان أساسيان هما:

"الركن الأول: موضوع تجرى حوله المناظرة، والركن الثانى: فريقان يتحاوران حول موضوع المناظرة إحداهما مدع أو ناقل خبر، والآخر معترض عليه، فإن

والمناظرة- عبدالرحمن حسن حبنكه الميدانى ص٣٧١- دار القلم- دمشق- الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(١) انظر: آداب البحث والمناظرة- للعلامة محمد الأمين بن مختار الشنقيطى- تحقيق سعود ابن عبدالعزيز العريفى ص ١٤٠- دار عالم الفوائد للطبع والنشر والتوزيع.

(٢) المعجم الفلسفى- معجم المصطلحات الفلسفية- مراد وهبه ص ٦٧٢- ٦٧٣ طبعة ١٩٩٨م- دار قباء للطباعة والنشر.

كان الموضوع تعريفاً أو تقسيماً، سمى المعترض مستدلاً وسمى صاحب التعريف أو التقسيم مانعاً، وإن كان الموضوع تصديقاً- أى قضية منطقية سواء أكانت مصرحاً بها أو مفهومة من ضمن الكلام- فالمعترض يسمى سائلاً، وصاحب التصديق ومقدمه يسمى معلاً ويكون المعلل فى الأصل هو البادئ بالكلام، ثم يوجه السائل عليه اعتراضه، وقد ينعكس الأمر ضمن المناظرة؛ وذلك إذ يتحول السائل إلى مقدم تصديق جديد فيكون معلاً ويكون مقابله الذى يعترض عليه سائلاً، وهكذا كلما تحول السائل إلى مقدم تصديق جديد"[1].

٤- فائدة علم المناظرة:

فائدة هذا العلم تتمثل فى: "معرفة طرق البحث والمناقشة مع الخصوم، وعصمة الذهن عن الخطأ فى المباحثات الجزئية؛ ويترتب على ذلك بيان الحق، ورد شبه المبطلين، وقمع الضال: بإلزامه إن كان سائلاً، وإفحامه إن كان معلاً"[2].

٥- حكم المناظرة:

يتناول الحكم هنا المناظرة الفعلية بين طرفين أو مجرد الدراسة لقواعد هذا العلم، أما عن التطبيق والممارسة الفعلية للمناظرة فقد ذكر كثير من العلماء أن حكم المناظرة هو الجواز، وقد يصل إلى الوجوب، فيقول ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ): "جواز مجادلة أهل الكتاب ومناظرتهم بل استحباب ذلك بل وجوبه إذا ظهرت مصلحة كمن يرجى إسلامه منهم، وإقامة الحجة فليؤل ذلك إلى أهله"[3].

---

(١) ضوابط المعرفة- الميدانى ص ٣٧٤.

(٢) رسالة الآداب- محمد محى الدين عبدالحميد ص ٧.

(٣) زاد المعاد فى هدى خير العباد- المؤلف محمد بن أبى بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت: ٧٥١) جـ٣/٥٥٨: ٥٥٩- الطبعة السابعة والعشرون ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م- مؤسسة دار الرسالة – بيروت.

ويقول الإمام الشنقيطى: "وأقل مراتب حكمها (المناظرة) الجواز إن كانت على الوجه المطلوب، فقال بعضهم باستحبابها، وقيل إن القدر الذى يلزم لإبطال شبه خصوم الحق فرض كفاية وليس بعين والله أعلم"[١].

أما عن دراستها كعلم نظرى مجرد فيقول العلامة محمد محى الدين عبدالحميد: "حكم دراسة هذا العلم: الوجوب الكفائى؛ لأنه يتوقف عليه معرفة طرق الرد على ذوى البدع والأهواء، كما تتوقف عليه معرفة تمام الدليل العقلى التفصيلى على وجود الله- تعالى- وثبوت أكثر صفاته، وقد يتعين تعلم هذا العلم على إنسان فيصبح حينئذ فرض عين عليه"[٢].

ثانياً: التعريف بالتصديق:

يطلق التصديق على معان كثيرة تجرى المناظرة فى بعضها دون البعض الآخر وبكيفية وترتيب معين، ومن ثم يجب تعريف التصديق وبيان أقسامه حتى يمكن تحرير ما تجرى فيه المناظرة منه وهو المعنى فى هذا البحث وذلك من خلال ما يأتى:

١- تعريف التصديق:

يعرف التصديق فى الغالب من دلالة مرادفاته على معناها كالقضية أو الخبر أو الحكم، وتارة يعرف من خلال مقابلته للتصور على اعتبار أنهما صنفين للعلم، فتعرف التصديقات بأنها، "القضايا وأحكامها، وواحد القضايا

(١) آداب البحث والمناظرة للشنقيطى ص ١٤٠.

(٢) رسالة الآداب ص ٨.

قضية وهى مرادفه للخبر، وهى مركب احتمل الصدق والكذب لذاته"[١].

وقيل: "أن العلم وهو الصورة الحاصلة من الشئ عند العقل إن كان إدراكاً للنسبة التامة الخبرية على سبيل الإذعان فتصديق"[٢].

فالتصديق إذن هو: "الإدراك المقترن بالحكم"[٣] مقابل التصور وهو: "حصول صورة الشئ مع عدم اعتبار الحكم"[٤].

وهذا التصديق له عدة مسميات: "فلدى ملاحظة اشتماله على حكم يقصد إثباته بالدليل أو إظهاره بالتنبيه يسمى (دعوى) ويسمى (مدعى)، وباعتبار أنه يرد عليه أو على دليله سؤال يسمى (مسألة)، وباعتبار أنه يكون محلاً للبحث يسمى (بحثاً)، وحين ينتجه الدليل يسمى نتيجة"[٥].

ويتعلق بالتصديق عدة مصطلحات منها: الدليل وهو: "قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، وينتج هذا التعريف أن هذه القضايا لا يجب أن تكون مسلمة فى ذاتها حتى يلزم عنها ما ذكر... والقول وهو النتيجة،

---

(١) إيضاح المبهم لمعانى السلم- شرح على متن السلم المتورق فى علم المنطق للعلامة الأخضرى- تأليف العلامة أحمد عبدالمنعم الدمنهورى (١١٠١هـ- ١١٩٣م) ص ٥٩ الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م دار البصائر.

(٢) البرهان فى فن المنطق- للمؤلف إسماعيل أفندى المعروف بكلينوى ص٣ الطبعة العثمانية ١٣١٠هـ.

(٣) رسالتان فى التصور والتصديق تأليف القطب الرازى والصدر الشيرازى ويليها شرح الرسالة المعمولة فى التصور والتصديق تأليف محمد زاهد بن محمد الحسينى الهروى (ت ١١٠١هـ) تحقيق مهدى شريعى ص ٢١١- دار الكتب العلمية- بيروت الطبعة الأولى ٢٠٠٤- ١٤٢٥هـ.

(٤) المرجع السابق ص ١١٥- ١١٦.

(٥) ضوابط المعرفة- حسن حبنكه ص ٤٠٩.

والدعوى أو المدعى بفتح العين: قول مركب تام فى سياق نفى أو إثبات يذكره المعلل ويقيم عليه الدليل، والمدعي: هو من نصب نفسه لإثبات الحكم النظرى بالدليل أو البديهى بالتنبيه"[1].

وهذه المسميات أو تلك المصطلحات هى الأكثر استعمالاً فى المناظرة عنها فى العلوم الأخرى لذا كان لها خصوصية الذكر هنا.

٢- أقسام التصديق:

ينقسم التصديق قسمين: البديهى والنظرى.

والبديهى هو: "ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال، سواء أكان محتاجاً إلى تنبيه أم لم يكن محتاجاً إليه، وهو على ضربين الأول البديهى الجلى والثانى البديهى الخفى"[2].

والنظرى هو: "كل قضية لا يجزم العقل فيها بثبوت المحمول للموضوع إلا بعد النظر فيها والاستدلال عليها ومن أمثلته قولنا: العالم حادث"[3].

٣- ما تجرى فيه المناظرة من التصديق:

المناظرة فى التصديق تكون فى نوعين من الأقسام السابقة.

"الأول: التصديق النظرى النظرى وهو المحتاج إلى الدليل

---

(1) علم آداب البحث والمناظرة تأليف حضرة مصطفى أفندى صبرى ص ١٨ الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م- المطبعة الجمالية- مصر.

(2) رسالة الآداب- ص ٩٧- والفرق بين البيهى الجلى والخفى أن الأول لا يحتاج إلى تنبيه، والثانى يحتاج إليه، والتنبيه مركب يقصد به إزالة الخفاء لا الاستدلال- نفس المراجع والصحفة.

(3) رسالة الآداب السابق ص ١٠٣، آداب البحث والمناظرة ص ١٩٩.

الثانى: البديهى الخفى وهو المحتاج إلى التنبيه"[١].

هذا ولما كان التصديق يقوم فى النفس مجاوبة على التأثير الداخلى، وهو متعلق بالإرادة ولو أنه يصدر عفواً كلما تصورت النفس فكرة حقيقية[٢].

بل ويحدث مع كل إدراك نسبة بين طرفين حتى عرف بذلك فى المنطق[٣] لذا كان من الواجب هنا تحرير التصديق المعنى فى هذا البحث وهو (التصديق الصريح) وهو: "الذى يتعلق بالأحكام الخبرية الصريحة لا الضمنية التى توجد فى التعريفات والتقسيم"[٤].

ترتيب المناظرة فى التصديق:

قبل توضيح الاعتراضات التى توجه مباشرة إلى دعوى التصديق أو دليلها هناك عدة خطوات يجب على المتناظرين الانتباه إليها حتى تجرى المناظرة وفق الترتيب المصطلح عليه عند أهل هذا الفن وهى كالتالى:

الخطوة الأولى: أن يلقى المعلل التصديق أو الدعوى وللسائل حينئذ أن ينظر فى مفرداته هل فيها إجمال أو غرابة فله أن يطلب تفسير المجمل أو الغريب وللمعلل التفسير أو منع الغرابة، وللسائل عند المنع أن يثبت الإجمال أو

(١) آداب البحث والمناظرة للشنقيطى ص ٢٠٠.

(٢) وممن قال بذلك الرواقيون- المعجم الفلسفى – مراد وهبه- ص ١٩٧.

(٣) المعجم الفلسفى- المرجع السابق ص ١٩٨.

(٤) متن الرسالة الشريفية للسيد الشريف على محمد الجرجانى (ت: ٨١٦هـ) بشرح الرشيدية للشيخ عبدالرشيد الجونغورى (ت: ١٠٨٣هـ) ص ١٠٥ مطبعة الحلبى ١٣٥٠هـ.

الغرابة، كأن يبين فى الإجمال تردد اللفظ بين احتمالين متساويين فأكثر[1].

الخطوة الثانية: للسائل أن ينظر هل جاء المعلل بهذه الدعوى من عند نفسه أو نقلها من غيره، فإن نقلها هل التزم صحة النقل أو لا فإن لم يلزم فللسائل أن يطالب بتصحيح النقل ويجب على المعلل أن يثبت صحة النقل كأن يجئ بالكتاب الذى نقل منه ويظهر الدعوى مسطورة فيه، وإن كان قد جاء بالدعوى من عند نفسه أو نقلها والتزم صحة النقل فيجب الانتقال للخطوة التالية[2].

الخطوة الثالثة: أن ينظر السائل هل التصديق بديهي جلي؛ فإن كان سلم به وأذعن له، ولم يكن له أن يمنعه أو يعترض عليه، وإن كان التصديق نظرياً أو بديهياً خفياً- وهو التصديق المعنى هنا- فللسائل:

أ- النظر إن كان المعلل لم يقم الدليل عليه أو التنبيه فله أن يمنعه يطلب الدليل على التصديق النظرى أو التنبيه على البديهى الخفى.

ب- إن أقام المعلل الدليل على التصديق النظرى أو التنبيه على البديهى الخفى الذى قدمه فللسائل إحدى الوظائف الآتية: (المنع أو المعارضة أو النقض)[3] وتلك هى التى يمكن تسميتها بالقواعد العلمية للمناظرة فى التصديق والتى يتناولها المبحث الأول.

---

(1) انظر: رسالة الآداب ص ١٤٧: ١٤٨، ضوابط المعرفة ص ٤٤٧، آداب البحث ص ٢٦٠.

(2) انظر: رسالة الآداب ص ١٤٨، ضوابط المعرفة ص ٤٤٨، آداب البحث والمناظرة ص٢٦١.

(3) ضوابط المعرفة ص ٤٤٨: ٤٤٩.

انتهاء المناظرة:

لا يخفى أنه لابد فى المناقشة أن تنتهى بعجز أحدهما عن دفع دليل الآخر، فإن كان العاجز هو المعلل سمى مفحماً، وسمى عجزه إفحاماً[1] وإن عجز السائل عن منع كلام المعلل سمى الإلزام[2].

(1) آداب البحث والمناظرة ص ٢٧٣.

(2) فن آداب البحث والمناظرة تأليف الأستاذ الشيخ/ هارون عبدالرازق – تتمة وتعليق ولده الشيخ/ محمد هارون ص ١٨– الطبعة الأولى – المطبعة المصرية.

المبحث الأول

القواعد العلمية للمناظرة فى التصديق

❁❁❁

- ويشتمل على:
  - أولاً: المنع.
  - ثانياً: المعارضة.
  - ثالثاً: النقض.

المبحث الأول
القواعد العلمية للمناظرة

إن وجود موقفين متعارضين فحسب لا يكون مناظرة مهما بلغت أهمية هذين الموقفين، بل لابد من التفاعل بينهما، فلا يكفى أن يقتصر المناظر على عرض حججه وتدعيمها، بل هناك ضرورة لأن يقوم بالتصدى لحجج الخصم ومهاجمتها وإلا ظل المتناظران فى سبات تام عند نقطة البداية، كما أن التناظر الموقفى دون التفنيد المنطقى يجعل المناظرة مجرد جدال قد تكون الغلبة فيها للأقوى شخصية أو الأعلى صوتاً أو الأكثر هجوماً وحدة.

ومن ثم فلابد فى المناظرة من تفنيد منطقى، ولابد أن يقوم هذا التفنيد على قواعد وطرق علمية يمكن شرحها من خلال توضيح مضامينها (المنع والمعارضة والنقض) تلك القواعد المذكورة والمؤصلة ليست منطقياً فقط بل وكذلك فى القرآن الكريم "فإذا تأملت القرآن وتدبرته، وأعرته فكراً وافياً أطلعت فيه على أسرار المناظرات، وتقرير الحجج الصحيحة، وإبطال الشبه الفاسدة، وذكر النقض، والفرق، والمعارضة، والمنع على ما يشفى ويكفى لمن بصره الله وأنعم عليه بفهم كتابه"[1].

وذكر البعض وخاصة الأصوليون: "أن الاعتراضات الواردة على العلة كثيرة، ذكر صاحب جمع الجوامع أنها ثلاثة عشر، وذكر الآمدى وابن الحاجب خمسة وعشرين اعتراضاً ترد على القياس، وقال العضد: وهى فى الحقيقة اعتراضات على الدليل الدال على العلية وكلها ترجع إلى منع ومعارضة... فهدم

(1) إرشاد القرآن والسنة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العلل المأثورة- تأليف- محمد بن أبى بكر ابن قيم الجوزية (ت ٥٧١ هـ) تحقيق أيمن عبدالرازق الشوا ص ٩١: ٩٢ الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

الدليل بالقدح فى صحته بمنع مقدمة من مقدماته، وطلب الدليل عليها وعدم نفاذه بالمعارضة ومما ليس من القبيلين لا يتعلق بمقصود الاعتراض فلا يسمع ولا يلتفت إليه ولا يشتغل بالجواب عنه[١].

ويقول الإمام الشنقيطى: "أعلم أولاً أن جميع طرق الاعتراض راجعة إلى شيئين: هما المنع والمعارضة، وبعضهم ردها كلها إلى شئ واحد هو كما قال صاحب مراقى السعد:

وللمعارضة والمنع معاً ∴ أو للأخير الاعتراض رجع[٢]

ويذهب البعض أن طرق الاعتراض ترجع إلى (المنع والنقض والمعارضة) "فالمخالف للمستدل إما أن يجادل فى المقدمة أو فى الدليل أو فى مقتضى الدليل وهو الحكم، والمنازعة فى المقدمة تسمى منعاً وفى الدليل تسمى نقضاً، وفى الحكم تسمى معارضة فالاعتراضات كلها راجعة إلى منع ونقض ومعارضة"[٣].

وتمشياً مع وجهة النظر هذه وأسوة بجل مصنفات آداب البحث والمناظرة[٤] نحصر القواعد العلمية فى هذه الثلاث ونوضحها على النحو التالى:

---

(١) الطرق المبطلة للعلة- تأليف- رمضان عبدالودود عبدالتواب اللخمى ص٥ طبعة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م- دار الهدى للطباعة.

(٢) آداب البحث والمناظرة للشنقيطى ص ٢٤٤.

(٣) أصول الجدل والمناظرة فى الكتاب والسنة- تأليف- حمد بن إبراهيم العثمان ص ٤٩٦- مكتبة ابن القيم- الكويت.

(٤) انظر: رسالة الآداب، آداب البحث والمناظرة، ضوابط المعرفة، وغيرها، فن آداب البحث والمناظرة ص ١٨ - ١٩.

أولاً: المنع:

اتضح فى التمهيد أن المناظرة تجرى فى التصديق النظرى والبديهى الخفى، وفى حالة تقديم التصديق النظرى غير مقترن بالدليل عليه، وتقديم البديهى الخفى غير مقترن بالتنبيه يكون اعتراض (السائل) بالمنع.

فحقيقة المنع: "طلب الدليل على ما يحتاج إلى الاستدلال وطلب التنبيه على ما يحتاج إليه"[١].

ويطلق على المنع اسم "(الممانعة) واسم (المنع الحقيقى) واسم (المناقضة) واسم (النقض التفصيلي)" [٢].

وفى المنع الحقيقى يمكن أن "تمنع مقدمة معينة من مقدمات الدليل كأن تمنع صغراه فقط أو تمنع كبراه فقط، وإن منعت الصغرى ومنعت الكبرى أيضاً فهما منعان، وهذا النوع الذى هو منع مقدمة معينة من الدليل هو أسلم وظائف السائل وأبعدها عن شائبة الغصب، وهو المعروف بالمناقضة وإنما سمى بالمناقضة لاستلزامه الإبطال فى بعض الموارد، ويسمى أيضاً بالنقض التفصيلي لتفصيل السائل فى المنع بتبيين المقدمة الممنوعة ويسمى أيضاً بالمنع الحقيقى والممانعة فهذه كلها أسماء له عند أهل هذا الفن"[٣].

ويمكن أن يتضح مما سبق أن:

١- أن المنع قد يوجه إلى الدعوى فى التصديق النظرى الذى لم يقم عليه دليل أو على التنبيه الخفى الذى لم يقم عليه تنبيه وهو حينئذ يسمى منعاً على

---

(١) انظر: رسالة الآداب- محمد محى الدين عبدالحميد ص ١٠٩، فن آداب البحث والمناظرة ص١٥.

(٢) ضوابط المعرفة ص ٤٢٧.

(٣) آداب البحث والمناظرة للشنقيطى ص ٢٠٣.

سبيل المجاز ويقرر ذلك الإمام الشنقيطى حيث يعتبر المطالبة بالدليل منع ضمنى لا على الحقيقة[١].

٢- أن المنع فى الغالب يوجه إلى المقدمة الصغرى من الدليل، لأن الكبرى عادة ما تكون بديهية.

أقسام المنع:

المنع قسمان: "الأول منع مجرد عن السند، وذلك بأن يقول المانع: "أمنع صحة هذه الدعوى" أو يقول: "لا أسلم صحة هذه الدعوى" أو ما يفيد هذا المعنى، والثانى: المنع المقترن بالسند"[٢].

السند:

والسند (ويسمى المستند أيضاً) هو: ما يذكره المانع وهو يعتقد أنه يستلزم نقيض الدعوى التى يوجه إليها المنع[٣].

أقسام السند:

ينقسم السند باعتبارين:

الأول: بالنسبة إلى صورته التى يرد عليها واعتقاد المانع وينقسم إلى ثلاثة أقسام.

الثانى: بالنسبة إلى نقيض الدعوة الممنوعة وينقسم إلى ستة أقسام.

---

(١) آداب البحث والمناظرة/ للشنقيطى ص ٢٠٣.

(٢) رسالة الآداب ص ١١٠: ١١١، علم آداب البحث والمناظرة – مصطفى صبرى ص ١٩.

(٣) انظر: فن آداب البحث والمناظرة ص ١٦، علم آداب البحث والمناظرة – مصطفى صبرى ص ١٩.

وفيما يلى شكل توضيحى موجز لأقسام السند يليه بيانها بالتفصيل:

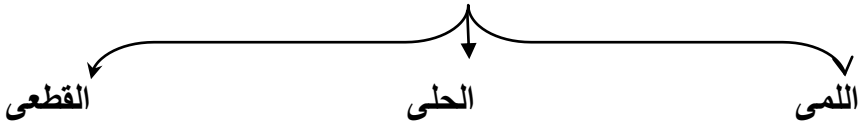

أقسام السند بالنسبة إلى نقيض الدعوى الممنوعة:

- ينقسم السند بهذا الاعتبار إلى ستة أقسام وهى:

١- أن يكون السند نفس نقيض الدعوى الممنوعة.

٢- أن يكون مساوياً لنقيض الدعوى الممنوعة.

٣- أن يكون السند أخص مطلقاً من نقيض الدعوى الممنوعة.

٤- أن يكون السند أعم مطلقاً من نقيض الدعوى الممنوعة.

٥- أن يكون السند أعم من وجه من نقيض الدعوى الممنوعة.

٦- أن يكون السند مبايناً لنقيض الدعوى الممنوعة.

وهذا التقسيم الأخير يعبر عن العلاقة بين مقدمة المعلل ودليل المانع.

أقسام السند باعتبار صورته التى يرد عليها واعتقاد المانع:

- وينقسم السند بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام وهى:

١- اللمى: "وهو نسبة إلى (لم) لكونها تذكر فيه ويسمى هذا النوع أيضاً السند الجوازى ومثاله: أن يقول المعلل (صاحب التصديق) هذا الشبح إنسان؛ لأنه ناطق وكل ما هو ناطق فهو إنسان ... فتمنع إحدى مقدمات الدليل بأن يقول المانع: "لا أسلم أن هذا لشبح ناطق، لم لا يجوز أن يكون حجراً" أو "لم لا يجوز أن يكون غير ضاحك" أو يقول: "لم لا يجوز أن يكون غير ناطق"[١]

(١) رسالة الآداب ص ١١١: ١١٢، آداب البحث والمناظرة – ص ٢٠٩.

فالسائل يبين فيه أن منعه يستند إلى الاحتمال العقلى الذى يجوز خلاف ما ذكر المعلل"، ومثاله أيضاً هذا نام لأنه حيوان وكل حيوان نام فيقول السائل لا نسلم أن هذا حيوان، أو يقول المانع أيضاً لا أسلم أنه حيوان لم لا يجوز أن يكون حجراً مثلاً[1].

٢- الحلى: ومبناه على أن "يبين المانع منشأ غلط المعلل"[2] فيقصد بالحل: "تعيين موضع الغلط لسوء الفهم لا طلب الدليل"[3].

ومثاله: "أن يقول المعلل هذه الزاوية منفرجة" فيقول السائل: "لا أسلم أنها منفرجة؛ لأن محل كونها كذلك أن لو كانت تساوى أكثر من ٩٠ °"[4].

ومنشأ الغلط إما اشتباه شيء بآخر أو توهم شئ تتم مقدمة المعلل على تقدير وقوعه غير حاصل فينبه المانع على ذلك التوهم، فالأول: كما إذا قال المعلل الجالس فى السفينة متحرك وكل متحرك منقول من مكانه فالجالس فى السفينة منقول من مكانه (فإنه اشتبهت عليه حركة السفينة بحركة الجالس فيها). والثانى: كما إذا قال الشئ الذى وجوده وعدمه يستلزم المطلوب إما موجود أو معدوم وعلى كلا الحالين يتحقق المطلوب لامتناع تخلف المعلول عن العلة التامة فللمانع أن يمنع الملازمة مستنداً بأنها إنما تتم إذا كان عدم ذلك الشئ بذاته فقط ولم تعدم صفته، وهى استلزامه المطلوب وهذا غير مسلم؛ لأن الشئ

---

(١) علم آداب البحث والمناظرة - ص ١٩، وانظر: الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص٢٨.

(٢) متن الرسالة الشريفية بشرح الرشيدية ص ٧٧.

(٣) متن الرسالة الشريفية- المرجع السابق ص ٧٨.

(٤) رسالة الآداب ص ١١٣.

يعدم وتعدم صفته تبعاً له وإلا بقيت الصفة غير قائمة بموصوف[1].

٣- القطعى: "هو ما يذكره السائل مع المنع مبيناً فيه أن منعه يستند إلى جزمه بما ينافي دعوى المعلل "صاحب التصديق" فيقول له أمنع هذه الدعوى كيف والأمر كذا، أى كيف أسلم لك هذه الدعوى وإنى أجزم وأقطع بأن الأمر على خلاف ما ذكرت فإيراد السند القطعى يبرر ويقوى المطالبة بالدليل أو التنبيه لإثبات صحة الدعوى أو رفع الخطأ عنها[2].

مثاله: "أن يقول المعلل "صاحب التصديق": "هذه الزاوية قائمة؛ لأنها تساوى ٩٠ْ ، وكل زاوية تساوى ٩٠ْ فهى قائمة" فيقول السائل أمنع صغرى الدليل: "لا أسلم أنها تساوى ٩٠ْ كيف وهى تساوى ٧٠ْ فقط" أو يقول: "كيف وهى سطح أو نحو ذلك"[3].

مما سبق يتضح أن التقسيم السابق هو بحسب الصورة التى يعرض عليها من حيث كونه يدل على التجويز أو يدل على القطع من دون توضيح الخطأ أو مع بيان الخطأ.

التقسيم الثانى للسند باعتبار نسبته إلى نقيض الدعوى الممنوعة فى نفس الأمر لا بالنظر إلى ما عند المانع:

وينقسم السند بهذا الاعتبار ستة أقسام على ما يأتى:

١- أن يكون السند نفس نقيض الدعوى الممنوعة وذلك كأن يقول المعلل: هذا إنسان لأنه ناطق وكل ناطق إنسان فيقول السائل: "لا أسلم صغرى الدليل، لم لا

(١) علم آداب البحث والمناظرة - ص ٢٠، وانظر: الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة تأليف الشيخ العلامة/ حسين والى ص٢٨ الطبعة الأولى ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م - الكويت.

(٢) ضوابط المعرفة ص ٤١٨، آداب البحث والمناظرة ص ٢١٠.

(٣) رسالة الآداب ص ١١٢.

يجوز أن يكون غير ناطق؟"[١].

ويمكن تطبيقه فى القطعى فيقول المعلل: "الإنسان غير ناطق لأنه متطور من حيوان دونه وكل متطوراً من حيوان دونه هو غير ناطق فيقول السائل: لا أسلم أن يكون متطور من حيوان دونه كيف وهو غير متطور من حيوان دونه". وهذا القسم "من الأقسام الثلاثة التى ينفع السائل الإتيان بها وينفع المعلل إبطالها... لأن إثبات النقيض يلزمه نفى نقيضه"[٢] فمتى ثبت النقيض (السند) بطلت القضية الممنوعة.

٢- ما يكون مساوياً لنقيض الدعوى الممنوعة:

ومثاله يقول المعلل: "هذه الدنانير زوج لأنها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو زوج فيقول المانع: "أمنع أنها منقسمة بمتساويين كيف وهى فرد".

فالصغرى الممنوعة هى: (كونها منقسمة إلى متساويين) والسند: الذى هو (هى فرد) مساو لنقيض كونها منقسمة إلى متساويين؛ لأن نقيضه هى ليست منقسمة إلى متساويين والفرد مساو لهذا النقيض؛ لأن كل ما لم ينقسم إلى متساويين فهو فرد كعكسه[٣].

ومثاله أيضاً: هذا الشئ غير متنفس؛ لأنه لا حيوان وكل لا حيوان غير متنفس، فيقول المانع لا أسلم أن هذا الشئ لا حيوان لم لا يجوز أن يكون

---

(١) رسالة الآداب ص ١١٣: ١١٤، الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٢٩، آداب البحث والمناظرة ص ١١٧.

(٢) آداب البحث والمناظرة ص ٢١٧.

(٣) آداب البحث والمناظرة ص ٢١٨.

متحركاً بالإرادة[1].

وهذا القسم أيضاً ينفع السائل إبطاله، لأن المساوى حكمه كحكم النقيض، فثبوت مساو النقيض يدل على نفى نقيضه فإذا أثبت المانع مساوى نقيض الدعوى الممنوعة فقد ثبت بطلانها قطعاً لأن ثبوت مساوى النقيض يدل على انتفاء نقيضه الآخر[2].

٣- ما يكون أخص مطلقاً من نقيض الدعوى الممنوعة:

ومثاله فى القطعى يمكن تطبيقه كأن يقول المعلل: هذه الزاوية قائمة لأنها تساوى ٩٠° وكل زاوية تساوى ٩٠° فهى قائمة، فيقول السائل: لا أسلم أنها تساوى ٩٠° كيف وهى ٦٠°.

ومثاله أيضاً: كما يقول الشيخ حسين والى: "أن يقول المعلل هذا الشئ لا ناطق لأنه لا إنسان، فمنع السائل فقال كيف هو زنجى"[3].

ومثاله فى اللمى كما جاء عند الشنقيطى: "أن يقول المعلل: ذلك الشبح ضاحك، ثم يقيم الدليل على ذلك فيقول: لأنه إنسان وكل إنسان ضاحك، ينتج من الشكل الأول: هو أى الشبح المذكور ضاحك، فيقول السائل أمنع صغرى دليلك هذا، وهى قولك: إن ذلك الشبح إنسان، ثم يجعل هذا المنع مقروناً بالسند اللمى فيقول: لم لا يجوز أن يكون فرساً، فالمقدمة الممنوعة كون ذلك الشبح إنساناً ونقيضها ليس هو بإنسان، والسند هنا هو جواز كونه فرساً وكونه فرساً أخص من نقيض كونه إنساناً؛ لأن نقيضه (غير إنسان) وغير الإنسان صادق بالفرس

(١) علم آداب البحث والمناظرة ص ٢١.

(٢) آداب البحث والمناظرة ص ٢١٩، علم آداب البحث والمناظرة ص ٢١.

(٣) الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٢٩.

وغيره، فنقيض الدعوى الممنوعة اعم مطلقاً والسند أخص منه مطلقاً كما ترى.

وهذا القسم الثالث أيضاً ينفع السائل الأتيان به لأن إثبات ما هو أخص من نقيض الدعوى يستلزم إثبات نقيض الدعوى ضرورة، لأن ثبوت الأخص يستلزم ثبوت الأعم، فإذا أثبت السائل ما هو أخص من نقيض الدعوى لزم ثبوت نقيض الدعوى، وإذا لزم ثبوت نقيضها تحقق انتفاؤها لاستحالة اجتماع النقيضين[١].

٤- أن يكون أعم مطلقاً من نقيض الدعوى الممنوعة:

ومثاله كأن يقول المعلل: "هذا الشبح حجر: لأنه غير ناطق وكل غير ناطق فهو حجر، فيقول السائل: لا أسلم أنه غير ناطق كيف وهو حيوان[٢].

وهذا القسم الرابع لا ينتفع به السائل لأن إثبات الأعم لا يستلزم إثبات الأخص، ولكن المعلل إذا نفى ذلك السند الذى هو أعم من نقيض الدعوى لزم انتفاء نقيض الدعوى؛ لأن نفى الأعم يستلزم نفى الأخص، وانتفاء نقيض الدعوى يلزمه صحتها لأن النقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان[٣].

٥- ما يكون أعم من نقيض الدعوى الممنوعة عموماً وجهياً:

وذلك كأن يقول المعلل: "هذا متنفس، لأنه إنسان وكل إنسان فهو متنفس، فيقول السائل: لا أسلم أنه إنسان لم لا يجوز أن يكون أبيضاً"[٤].

وهذا القسم لا فائدة فى إثباته ولا نفيه للمعلل ولا للمانع لأن الأعمين من وجه لا يقتضى وجود أحدهما نفى الآخر لا عدمه ولا وجوده فلا فائدة من

---

(١) آداب البحث والمناظرة ص ٢١٩.

(٢) رسالة الآداب ص ١١٤.

(٣) آداب البحث والمناظرة ص ٢٢٠: ٢٢١.

(٤) رسالة الآداب ص ١١٥.

الإتيان به فى المناظرة أصلاً[١].

٦- ما يكون فيه السند مبايناً لنقيض الدعوى الممنوعة.

ومثاله "أن يقول المعلل: "هذا الشبح غير مفكر ثم يقيم الدليل على ذلك فيقول: لأنه غير إنسان، وكل غير إنسان فهو غير مفكر ينتج من الشكل الأول: هو أى ذلك الشبح غير مفكر "فيقول السائل: "أمنع صغرى دليلك هذا، وهى قولك: لأنه غير إنسان، ثم يجعل هذا المنع مقروناً بالسند فيقول: لأن محل كونه غير إنسان إذا كان حجراً، فالمقدمة الممنوعة هى: غير إنسان، ونقيضها هو (إنسان) والسند هو (إذا كان حجراً) وكونه إنساناً وكونه حجراً (متباينان)؛ لأن النسبة بين الإنسان والحجر التباين.

ومنه كما يقول الشيخ مصطفى صبرى: "أن يقول المعلل: هذا الشئ غير متنفس؛ لأنه لا حيوان وكل لا حيوان غير متنفس، فيقول المانع لا أسلم أن هذا الشئ لا حيوان لما لا يجوز أن يكون حجراً"[٢].

وهذا القسم السادس لا فائدة البتة فى الإتيان به للمعلل ولا للسائل كما لا يخفى"[٣].

أجوابة المعلل على المنع:

للمعلل أن يجيب على المنع بأحد جوابين: "الأول: أن يقيم دليلاً ينتج نفس الدعوى التى منعها السائل، أو ينتج دعوى أخرى تساويها أو ينتج دعوى أخرى أخص منها مطلقاً، لأن إثبات الأخص يستلزم ثبوت الأعم، ولا يجوز أن

---

(١) آداب البحث والمناظرة ص ٢٢١: ٢٢٢.

(٢) علم آداب البحث والمناظرة ص ٢١.

(٣) آداب البحث والمناظرة ص ص ٢٢٢.

يكون الدليل منتجاً لدعوى أعم من الدعوى الممنوعة مطلقاً أو من وجه لأن ثبوت الأعم لا يستلزم ثبوت الأخص، وهذا الجواب يصلح للرد على المنع المجرد والمصحوب بالسند معاً.

الثانى: أن يبطل السند الذى جاء به السائل مع منعه، وهذا الجواب خاص بالمنع المقترن بالسند، ومتى أبطل السند فقد أبطل نفس المنع؛ لأنه مساو للسند فى نظر المانع دائماً، وإن كان فى الحقيقة قد يكون مساوياً، وقد يكون غير مساو على ما عرفت، ومتى بطل السند فقد بطل المنع، ضرورة أن إبطال أحد المتساويين هو إبطال للآخر، ومتى بطل المنع فقد ثبت نقيضه وهو دعوى المعلل الأصلية، ضرورة أن النقيضين لا يرتفعان ولا يجتمعان"[1].

تعقيب:

بعد توضيح القاعدة الأولى (المنع) وكيف يمكن للمعلل والسائل السير عليها يمكن أن نتلمس تلك الطريقة من خلال تفسير بعض الآيات القرآنية- إذ يمكن أن نفسر بعض الآيات بتلك الطريقة ولا نفسر الطريقة بالقرآن- كما فعل السابقون، ومن أمثلة الآيات التى اشتمل تفسيرها على تلك القاعدة.

١- قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾[2].

ومعناه: "لا نسلم أنا مفسدون لأن الإصلاح ضد الإفساد، فإذا ادعوا الإصلاح فقد أنكروا الإفساد ثم منعوا هذه الدعوى بقوله تعالى: ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ

(١) انظر: فن آداب البحث والمناظرة ص ٢٤ وما بعدها، علم آداب البحث والمناظرة ص ٢١ وما بعدها، رسالة الآداب ص ١١٧، ١١٨.

(٢) سورة البقرة آية ١١.

المُفْسِدُونَ﴾[1] وفى هذا دليل على جواز المنع عن طريق المعنى وفيه الرد على من يقول هذا بغير توجيه؛ لإهمال مراعاة صيغة لفظ المجادل، وهذا يطرد فى كل موضع هذا سبيله[2].

٢- قال تعالى: ﴿وَقَالَتِ اليَهُودُ وَالنَّصَارَى نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ المَصِيرُ﴾[3].

ففى هذه المناظرة رد لمدعى اليهود والنصارى بالمنع المقرون بالسند القطعى الذى يتضمن لازم نقيض المدعى وتحليله كما يلى:

المعلل: اليهود، والنصارى ودعواهم قالوا: (نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ).

السائل: الرسول ﷺ وكل مسلم، و(المنع) لم يعذبكم الله بذنوبكم إذن؟ أى: فلو كنتم أبناء الله وأحباءه لما كان يعذبكم بذنوبكم، لكنه يعذبكم بذنوبكم وهذا لازم لكونكم لستم أبناء الله وأحباءه، إذن فادعاؤكم باطل فكان الرد عليهم بإثبات لازم نقيض مدعاهم"[4].

٣- قال تعالى عن الكفار حيث قالوا لرسل عيسى بن مريم عليهما السلام: ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾[5] فقالوا لهم ﴿طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾[1] أى شؤمكم معكم لا منا، ودليله أنكم جعلتم

---

(1) سورة البقرة آية ١٢.

(2) كتاب استخراج الجدال من القرآن الكريم- تصنيف الإمام ناصح الدين عبدالرحمن بن نجم المعروف باين الحنبلى (٥٥٤- ٦٣٤ هـ) تحقيق زاهر بن عواض الألمعى- ص ١١٣- الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.

(3) سورة المائدة آية ١٨.

(4) ضوابط المعرفة – ص ٤٥٧.

(5) سورة يس آية ١٨.

التذكر بالله وبعبادته علة الشؤم[٢] أى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[٣].

ويمكن توضيح صورة المنع على النحو التالى:

فالمعلل: الكفار بدعوة عيسى عليه السلام، ودعواهم ﴿إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ﴾ أى أنتم أيها الرسل طائرنا وشؤمنا.

والسائل: رسل عيسى عليه السلام، والمنع هنا فى قولهم ﴿طَائِرُكُم مَّعَكُمْ﴾ أى لسنا طائركم بل طائركم معكم إذ جعلتم التذكر بالله علة الشؤم وهو سند قطعى أثبت نقيض دعواهم، فكأنهم قالوا نمنع كوننا طائركم كيف وطائركم معكم وهو أنكم جعلتم من التذكر بالله علة الشؤم.

٤- وقال تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَاباً وَعِظَاماً أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾[٤] وقال: ﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾[٥] فالمعلل: هو هود عليه السلام ودعواه قوله لقومه ﴿أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ والسائل: قوم هود، والمنع فى قولهم ﴿وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ فما هى إلا حياتنا الدنيا، وهو منع بنقيض الدعوى فقوله (مخرجون) أى مبعوثين نقيضه (ما نحن بمبعوثين).

ثانياً: المعارضة:

المعارضة فى اللغة: المقابلة على سبيل الممانعة[٦].

وهى فى اصطلاح هذا الفن "إبطال السائل ما ادعاه المعلل واستدل

---

(١) سورة يس آية ١٩.

(٢) كتاب استخراج الجدال من القرآن الكريم ص ١١٣: ١١٤.

(٣) سورة يس آية ١٩.

(٤) سورة المؤمنون آية ٣٥.

(٥) سورة المؤمنون آية ٣٧.

(٦) معجم التعريفات للجرجانى ص ١٨٤.

عليه؛ بإثباته نقيض هذا المدعى، او ما يساوى نقيضه، أو الأخص من نقيضه"[1].

فهى تعنى إذن "إثبات المعارض نقيض ما ادعاه المعلل واستدل عليه أو ما استلزم نقيضه بأن كان مساوياً له أو أخص منه وهذا التعريف ينطبق على المعارضة التحققيه وأما المعارضة التقديرية فهى إبطال المدعى الغير المدلل[2].

أقسام المعارضة:

تنقسم المعارضة اجمالاً باعتبارين:

الأول: باعتبار ما توجه إليه، وتنقسم إلى: "المعارضة فى الدليل، والمعارضة فى العلة".

الثانى: باعتبار مقارنة دليل السائل بدليل المعلل وتنقسم إلى ثلاثة أقسام هى:

"الأول: المعارضة على سبيل القلب.

الثانى: المعارضة بالمثل.

الثالث: المعارضة بالغير.

وكل من هذه الأنواع الثلاثة يكون معارضة فى الدليل، ويكون معارضة فى العلة فالأقسام ستة تفصيلاً".

ويمكن توضيح هذه الأقسام والعلاقة بينها بما يأتى:

---

(1) رسالة الآداب ص ١٢١، فن آداب البحث والمناظرة ص ٣٠.

(2) علم آداب البحث والمناظرة- مصطفى صبرى ص ٣٢، الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٠.

أولاً: أقسام المعارضة بالنظر إلى ما توجه إليه وتتضح من خلال المثال: "قال المعلل أولاً: "العالم حادث" فهذه دعوى، وقال مع ذلك(لأنه متغير، وكل متغير حادث) فهذا دليل على هذه الدعوى وهذا الدليل مشتمل على مقدمتين كل واحدة منهما فى ذاتها دعوى، فلو قال المعلل مع كل ما تقدم: لأن العالم لا يخلو من الحركة، وكل مالا يخلو من الحركة فهو متغير، فقد أقام دليلاً على المقدمة الأولى (الصغرى) التى استعملها فى استدلاله على دعواه الأصلية وهى فى مثالنا (قول المعلل: العالم حادث).

فلو عمد السائل إلى دعوى المعلل الأصلية هذه فأبطلها- بإقامة دليل ينتج نقيضها أو المساوى لنقيضها أو الأخص من نقيضها- سميت هذه معارضة فى الدليل أو معارضة فى المدعى أو معارضة فى الحكم.

وإذا عمد السائل إلى المقدمة الأولى فى دليل الدعوى الأصلية، وهى ههنا (قول المعلل: العالم حادث)، وقد أقام المعلل على صحتها دليلاً كما رأيت فأقام دليلاً ينتج نقيضها أو ما يساوى نقيضها أو الأخص من نقيضها سميت هذه معارضة فى العلة أو معارضة فى المقدمة، وربما سميت مناقضة على سبيل المعارضة"[1].

ثانياً: أقسام المعارضة باعتبار مقارنة دليل السائل بدليل المعلل وتتضح على ما يأتى:

١- المعارضة على سبيل القلب وحاصلها "أن يتحد دليل السائل (المعارض) ودليل المعلل اتحاداً تاماً، أى: أن يكونا متحدين شكلاً وضرباً مع اتحادهما فى الحد الأوسط إذا كانا قياسين اقترانيين، أو أن يكونا متحدين وضعاً ورفعاً مع

(١) رسالة الآداب ص ١٢٣: ١٢٤.

اتحادهما فى الجزء المكرر إذا كانا قياسين استثنائيين ومثالها يقول المعلل المعتزلى: رؤية الله غير جائزة عقلاً (أصل الدعوى) لأنها منفية بقول الله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾[1] وكل ما كان كذلك فليس بجائز عقلا رؤيته.

فيقول السائل: رؤية الله جائزة عقلاً (دعوى مناقضة لدعوى المعلل) لأنها منفية بقول الله تعالى ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ وكل ما كان كذلك فهو جائز عقلاً.

وهذه معارضة على سبيل القلب أنتجت فى نظر السائل نقيض دعوى المعلل.

ومعلوم أن ما لاحظه المعلل من وجه الاستدلال غير ما لاحظه السائل لأن المعلل أخذ من النفى فى قول الله تعالى: ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ﴾ استحالة الرؤية مطلقاً، أما السائل فقد أخذ من النفى جواز الرؤية باعتبار أن المنفى هو الإحاطة الذى يدل عليه الإدراك، أما الرؤية من غير إحاطة فهى غير منفية"[2].

٢- المعارضة بالمثل: وحاصلها: "اتحاد دليلى المعارضين صورة لا مادة، وسميت بذلك للمماثلة فى الصورة، وهى أقوى من المادة، كأن يقول الفيلسوف العالم قديم؛ لأنه أثر للقديم فتعارضه بأن العالم حادث، لأنه متغير"[3].

٣- المعارضة بالغير: وحاصلها: "تغاير دليلى المعارضين صورة سواء تغايرا مادة أم اتحدا، ووجه التسمية ظاهرة ومثالها عند تغاير الصورة والمادة معاً: أن يقول الفيلسوف: العالم قديم؛ لأنه مستند إلى القديم وكل مستند إلى القديم قديم

---

(1) سورة الأنعام آية ١٠٣.

(2) ضوابط المعرفة ص ٤٣٢.

(3) الموجز فى علم أدب البحث والمناظرة ص ٣١، وانظر: فن آداب البحث والمناظرة ص ٣٠.

(من الشكل الأول) فنعارضه بقولنا: العالم ليس قديماً؛ لأنه أثر المختار، ولا شئ من القديم بأثر للمختار، فلا شئ من القديم بقديم (من الشكل الثانى).

ومثالها عند تغاير الصورة واتحاد المادة أن يقول الفيلسوف: العالم قديم لأنه أثر القديم وكل ما هو أثر القديم قديم (من الشكل الأول) فنقول العالم حادث، لأنه أثر القديم، ولا شئ من القديم بأثر القديم (من الشكل الثانى)[1].

أجوبة المعلل عن المعارضة:

للمعلل أن يجيب عن المعارضة بأحد أجوبة ثلاث:

الأول: "أن يمنع بعض مقدمات دليل المعارض التى لم يقم عليها المعارض دليلاً، بأن يطلب منه إثبات المقدمة بالدليل الدال على صحتها على نحو ما قدمنا فى المنع"[2].

الثانى: النقض "وذلك بأن يثبت فساد دليل المعارض إما بأن الحكم الذى فيه يتخلف عن المحكوم عليه، أو بأن هذا الدليل يستلزم (المحال) التسلسل، أو نحو ذلك، ويسمى هذا الدليل بالنقض الاجمالى، لأنه لم يتعرض لمقدمة معينة من مقدمات الدليل لإبطالها كما فى المنع بل ورد على الدليل جملة واحدة"[3].

الثالث: أن يثبت المعلل دعواه بدليل آخر غير الدليل الذى أورد السائل عليه المعارضة، والأظهر أن هذا الدليل مقبول، وأنه يفيد المعلل، لجواز أن يكون هذا الدليل الأخير الذى أقامه المعلل بعد المعارضة أقوى من دليل المعارض، ولأن دليله الأخير يقوى دليله الأول، وقد يكون مجموعهما أقوى من دليل المعارض،

---

(1) انظر: الموجز فى آداب البحث والمناظرة ص ٣١، فن آداب البحث والمناظرة ص ٣٠.

(2) آداب البحث والمناظرة ص ٢٥٤، الموجز فى آداب البحث والمناظرة ص ٣٢.

(3) رسالة الآداب ص ١٢٩، علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٣، الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٢.

وإن كان دليل المعارض أقوى من كل واحد منهما بانفراده"[1].

تعقيب:

يمكن استخراج المعارضة من تفسير بعض آيات القرآن الكريم وذلك تعضيداً لهذه الطريقة، ومن ذلك قوله تعالى ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾[2].

يقول ابن القيم هذا الجواب مع اختصاره قد تضمن المنع والمعارضة، أما المنع فما تضمنه حرف (بل) من الإضراب؛ أى ليس الأمر كما قالوا، وأما المعارضة ففى قوله: (ملة إبراهيم حنيفاً) أى أتبع او يتبعوا ملة إبراهيم حنيفاً"[3].

ويمكن توضيح المعارضة من خلال ما تشير إليه الآية على ما يأتى:

فالمعلل هم اليهود والنصارى، (ودعواهم) اليهود والنصارى أولى بالأتباع.

والسائل سيدنا محمد ﷺ و(اعتراضه) ملة إبراهيم أولى بالإتباع.

وهى معارضة فى الدليل بالمثل وتوضح صورتها المنطقية على ما يأتى:

قال المعلل (اليهود والنصارى): اليهود والنصارى مهتدون، وكل مهتد أولى بالإتباع؛ فاليهود والنصارى أولى بالإتباع.

قال السائل: ملة إبراهيم هى الحنيفية، وكل حنيفية أولى بالإتباع؛ ملة إبراهيم أولى بالإتباع.

---

(1) انظر: آداب البحث والمناظرة ص ٢٥٤، ضوابط المعرفة ص ٤٣٦.

(2) سورة البقرة آية ١٣٥.

(3) إرشاد القرآن والسنة إلى طريق المناظرة ص ١٣١: ١٣٢.

فقد عمد السائل إلى دعوى المعلل الأصلية فأبطلها بدليل مماثل له فى الصورة لأنهما جميعاً من الشكل الأول.

ثالثاً: النقض:

قبل تعريف النقض يجدر التنويه على أن المنع- كما سبق- يسمى النقض التفصيلي ولا يستعمل النقض مقصوداً به المنع إلا مقيداً بهذا القيد احترازاً من النقص الإجمالى المعنى هنا "والنقض الإجمالى يستعمل فيه النقض مطلقا عن قيد الإجمالى أو مقيداً به"(١).

تعريف النقض:

النقض لغة: النقض: إفساد ما أبرمت من عقد أو بناء، وفي الصحاح: النقض نقض البناء والحبل والعهد. غيره: النقض ضد الإبرام، نقضه ينقضه نقضا وانتقض وتناقض. والنقض: اسم البناء المنقوض إذا هدم. (٢)

وفى الاصطلاح هو: "إدعاء السائل بطلان ما ادعاه المعلل، مع استدلاله على دعوى البطلان: إما بتخلف الدليل عن المدلول بسبب جريانه على مدعى آخر غير هذا المدعى، أو بسبب استلزامه المحال أو نحو ذلك"(٣).

فمعناه: "إبطال الدليل بدليل: بمعنى أن السائل يدعى بطلان الدليل الذى أقامة المعلل على دعواه، ويقيم على ذلك البطلان دليلاً وذلك الدليل يسمى شاهداً أيضاً"(٤).

---

(١) فن آداب البحث والمناظرة ص ٢٨، علم آداب البحث والمناظرة ص ٢٦.

(٢) ابن منظور : لسان العرب ، دار صادر . بيروت . ط٣ ١٤١٤هـ ،ج٧ ص٢٤٢ .

(٣) رسالة الآداب ص ١٣٢، علم آداب البحث والمناظرة ص ٢٦.

(٤) فن آداب البحث والمناظرة ص ٢٨، الموجز فى علم أدب البحث والمناظرة ص ٣٤.

فالنقض إذن لابد له من شاهد، وحاصل هذا الشاهد يرجع إلى أمرين.

١- تخلف المدلول عن الدليل.

٢- استلزام المدلول المحال.

أمثلة للنقض:

١- يقول الفيلسوف: "هذا الكون قديم (مدعى)، لأنه أثر للقديم وكل ما هو أثر للقديم قديم (دليل أنتج فى نظر المعلل مدعاه).

يقول السائل: هذا الدليل باطل منقوض، لأنه ينطبق على الحوادث اليومية التى نشاهدها باستمرار، فهى أيضاً أثر للقديم، فلو صح الدليل فى إثباته المدعى للزم أن تكون الحوادث اليومية قديمة، لكونها أثراً للقديم أيضاً، مع أن كونها حادثة أمر بدهى (شاهد ثبت فيه فساد دليل المعلل، بوجود هذا الدليل نفسه، مع تخلف مدعاة عنه"[١].

٢- مثال استلزام المدلول المحال: يقول المعلل: كل أمر ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أبتر، فيقول السائل: دليلك هذا يستلزم التسلسل؛ لأن الحمد أمر ذو بال فيبدأ فيه بالحمدلة وهكذا[٢]. إلى غير نهاية وهذا تسلسل محال (شاهد ثبت به فساد دليل المعلل بأنه يستلزم المحال وهو هنا التسلسل).

تعريف الشاهد:

يعرف الشاهد من خلال ما سبق بأنه: "ما دل على فساد الدليل، إما لتخلف المدلول عن الدليل أو للزوم المحال كالدور[٣].

---

(١) ضوابط المعرفة ص ٤٣٧: ٤٣٨، الموجز فى علم أدب البحث والمناظرة ص ٣٤.

(٢) علم أدب البحث والمناظرة ص ٣٠.

(٣) الموجز فى علم أدب البحث والمناظرة ص ٣٤.

أقسام النقض:

ينقسم النقض إلى قسمين؛ الأول: الحقيقى، الثانى: الشبيهى والأول ينقسم إلى قسمين: أحدهما المكسور والثانى المشهور[١] وبيانها بالتوضيح على النحو التالى:

أولاً: الشبيهى ومعناه: "إبطال الدعوى بشهادة فساد مخصوص: ككونها منافية لمذهب المعلل، أو مخالفة لإجماع العلماء، ومورده الدعوى كما هو ظاهر[٢].

ثانياً: النقض الحقيقى ومعناه رد دليل المعلل بشاهد يثبت فيه السائل صحة النقض، فمورد النقض فى النقض الحقيقى دليل المعلل[٣].

وهو – كما مر – قسمان:

١ – النقض المشهور: "فهو النقض الذى يورد فيه السائل كل عناصر دليل المعلل، فلا يترك منها شيئاً، ويورده على هيئته، فلا يغير فيه شيئاً، ولا يحذف منه شيئاً، ويثبت مع ذلك فساده، بتخلف المدلول عن الدليل، أو باستلزام الدليل المحال[٤].

ومثاله: "قال المعلل: العالم قديم؛ لأنه أثر القديم ومستند فى وجوده إليه، وكل ما هو كذلك فهو قديم.

فقال السائل: دليلك هذا يجرى على مدعى آخر وهو الحوادث اليومية فإنها أثر للقديم ومستنده فى وجودها إليه وكل ما هو كذلك فهو قديم، فكان ينبغى أن

---

(١) رسالة الآداب ص ١٣٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٣٤: ١٣٥، الموجز فى علم أدب البحث والمناظرة ص ٣٧.

(٣) ضوابط المعرفة ص ٤٣٩.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة، أدب البحث والمناظرة ص ٢٣٧.

تكون الحوادث اليومية قديمة، مع أنها بديهية الحدوث فهذا نقض بجريان الدليل على مدعى آخر ولم يترك السائل من دليل المعلل فيه شيئاً أصلاً"[١].

٢- النقض المكسور: هو "النقض الذى يورد فيه السائل دليل المعلل مع حذف بعض العناصر التى اشتمل عليها" وهو نوعان:

أ- مكسور مردود: إذا ما حذف من الأوصاف ما يؤثر فى تغيير النتيجة، ولا يجوز ارتكابه فى المناظرة[٢].

ومثاله: قال المعلل: "ذلك الشكل مربع والدليل عليه أنه سطح تحيط به أربعة خطوط متساوية، وكل سطح تحيط به أربعة خطوط متساوية فهو مربع، فقال السائل: دليلك هذا منقوض بالمستطيل فإنه سطح تحيط به أربعة خطوط وليس مربعاً فهذا النقض مكسور وقد ترك كلمة مؤثرة وهى (متساوية) فيكون وظيفة غير مقبولة[٣].

ب- مكسور مقبول: إذا ما حذف من الأوصاف مالا يؤثر فى تغيير النتيجة، فهو نقض مقبول ويصح معه توجيه النقض[٤].

ومثاله: قال المعلل: ذلك الشكل مربع، والدليل عليه أنه سطح تحيط به أربعة خطوط من أربعة اتجاهات وكل سطح تحيط به أربعة خطوط من أربعة اتجاهات فهو مربع.

فقال السائل: دليلك هذا منقوض بالمستطيل فإنه سطح تحيط به أربعة خطوط

---

(١) رسالة الآداب ص ١٣٨، الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٤.

(٢) ضوابط المعرفة ص ٤٤٠، علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٢.

(٣) رسالة الاداب ص ١٣٦، علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٢.

(٤) ضوابط المعرفة ص ٤٤٠.

وليس مربعاً.

فهذا نقض مكسور وقد ترك عبارة غير مؤثرة أى يتأتى الاستغناء عنها وهى أربعة اتجاهات فيقبل.

أجوبه المعلل عن النقض:

للمعلل أن يجيب عن نقض الشاهد بأحد طريقين هما:

الأول: المنع: ويوجه إلى الشاهد فيكون بمنع تخلف المدلول عن الدليل او يمنع استلزامه المحال.

يقول الشريف الجرجانى: "ودفع الشاهد قد يكون بمنع جريان الدليل فى صورة أدعى السائل جريانه فيها، أو بمنع التخلف أى تخلف الحكم عن الدليل أو يكون بإظهار أن التخلف فى تلك الصورة لمانع، أو بمنع استلزامه للمحال، بأن يقال لا يلزم المحال أو بمنع الاستحالة بأن يقال ما يلزم ليس بمحال"[1].

ومما سبق يتضح أن المنع هنا له أربعة صور يوجه إليها وهى:

١- منع جريان الدليل على المدعى الآخر الذى ذكره السائل فى شاهده[2].

ومثاله: قال المعلل: "هذا مربع لأنه سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية وكل سطح يحيط به أربعة خطوط متساوية فهو مربع، فهذا الكلام عبارة عن إدعاء أن شكلاً ما مربع، وإقامة الدليل ينتج هذه الدعوى.

فلو قال السائل: هذا الدليل منقوض بجريانه على مدعى آخر هو المستطيل ومتوازى الأضلاع؛ فإن كلا منهما يصح أن يقال فيه أنه سطح يحيط

(١) متن الشريفية بشرح الرشيدية ص ٨٨.

(٢) رسالة الآداب ص ١٤٠.

به أربعة خطوط فكان ينبغى أن يكون كل واحد منهما مربعاً وكل دليل يجرى على مدعى آخر فهو باطل، وشاهد هذا النقض جريان دليل المعلل على مدعى آخر هو ما ذكره السائل... فإذا أراد المعلل أن يجيب على هذا النقض، فإن له أن يمنع القضية الأولى من القضيتين اللتين تضمنهما شاهد النقض، فيقول لا أسلم أن هذا الدليل يجرى على المستطيل مثلاً، ويكون هذا المنع بتحرير المراد من الدليل؛ فيضيف إلى ما ذكرنا قوله: لأن محل جريان هذا الدليل على المستطيل أن لو كانت الخطوط التى تحيط بالمستطيل متساوية ولكنها غير متساوية، فلا يجرى الدليل على ما أدعيته"[١].

٢- منع تخلف المدلول عن الدليل فى صورة النقض إذا رأى أن الأمر كذلك فيقول السائل: المدلول موجود غير متخلف[٢].

ففى المثال السابق للمعلل أن يمنع القضية الثانية من القضيتين اللتين تضمنهما شاهد النقض فيقول: "لا أسلم تخلف حكم الدليل عما ذكرت من المواد، ويكون ذلك بتحرير المراد من الدعوى، كأن يقول: لأننى لم أرد بالمربع معناه المشهور، ولكننى أردت به كل ما أحيط بأربعة خطوط كائنة ما كانت[٣].

٣- منع كون الدليل يستلزم المحال، فيبين أن هذا الاستلزام غير وارد فى الدليل[٤].

ومثاله: قال المعلل: "هذا التأليف يجب شرعاً تصديره بالبسملة؛ لأنه من الأمور

---

(١) المرجع السابق ص ١٤١: ١٤٢.

(٢) انظر: ضوابط المعرفة ص ٤٤٤، فن آداب البحث والمناظرة ص ٢٩.

(٣) رسالة الآداب ص ١٤٣.

(٤) آداب البحث والمناظرة ص ٢٤٢.

ذوات الشأن والبال، وكل أمر ذى بال فإنه يجب أن يصدر بالبسملة.

فقال السائل: "هذا الدليل يستلزم المحال وهو التسلسل؛ لأن البسملة نفسها من الأمور ذوات البال؛ فلو وجب فى كل أمر ذى بال أن يصدر بالبسملة لوجب أن تصدر البسملة نفسها بالبسملة والبسملة الثانية كذلك، وهلم جرا، وكل دليل استلزم المحال فهو باطل فهذا نقض باستلزام للمحال كما هو ظاهر.

ويجيب المعلل عن هذا النقض بمنع استلزام الدليل المحال، ويستند فى ذلك المنع إلى أن البسملة نفسها مستثناة من حكم الدليل فيقول أمنع استلزام هذا الدليل للمحال؛ لأن محل ذلك أن لو كانت البسملة نفسها- مع كونها من الأمور ذوات البال- داخلة فى عموم كل أمر ذى بال، لكنها غير داخلة[1].

٤- منع وجود الاستحالة فيما رآه السائل محالاً[2].

ومثاله: قال المعلل: مريم أبنة عمران أم عيسى الرسول (مدعى) لأن الله -تعالى- قال فى شأنه: "عيسى ابن مريم"[3].

فيقول السائل: هذا الدليل باطل؛ لأنه يستلزم المحال وهو (الدور) إذ لا تعرف بنوة عيسى لمريم حتى تعرف أمومة مريم لعيسى، وهذا النقض حقيقى مشهور أبطل به السائل دليل المعلل بسبب أنه يسلتزم المحال وهو الدور.

فيقول المعلل أمنع استحالة هذا المحال (الدور)[4] لأن محل ذلك أن لو

---

(1) رسالة الآداب ص ١٤٤.

(2) آداب البحث والمناظرة ص ٢٤٢، ضوابط المعرفة ص ٤٤٤.

(3) وجاء ذلك فى مواضع كثير منها سورة النساء آية ١٥٧.

(4) جاءت هذه الجملة فى المصدر ضوابط المعرفة ص ٤٤٦ هكذا: (أمنع استلزام هذا الدليل للمحال) ومع أن المنع هنا موجه إلى استحالة هذا المحال أى منع دعواه أن الدور هنا محال.

كان الدور من قبيل الدور السبقى؛ أما الدور المعىّ فلا استحالة فيه؛ إذ كل ما يدخل فى مقولة الإضافة هو من قبيل الدور المعىّ الواقع، إذ يتوقف فهم كل من المتضايفين على فهم الآخر.

فهذا منع للنقض مقرون بالسند الحلى، إذ لفت المعلل فيه نظر السائل إلى منشأ غلطه فيما أورده من دعوى فساد الدليل[1].

الثانى: للمعلل أن يثبت مدعاه بعد ورود النقض عليه بدليل آخر غير الدليل الذى نقضه السائل، وهذا الجواب إفحام من وجه وإظهار للصواب من وجه آخر[2].

تعقيب:

يمكن استخراج النقض مما تشير إليه بعض الآيات القرآنية ومن أمثله ذلك.

١- فى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾[3].

فمعناه: "العلة التى توجب عندكم الإيمان بالرسل قد وجدت (فلم قتلتموهم) فدل على أن التعليل بما ذكرتم غير صحيح، وهذا النقض وارد على معنى كلامهم فدل على جواز إيراد ما يهدم كلام الخصم على أى وجه كان"[4].

---

(1) ضوابط المعرفة ص ٤٤٦.

(2) آداب البحث والناظرة ص ٢٤٣، رسالة الآداب ص ١٤٥.

(3) سورة آل عمران آية: ١٨٣.

(4) كتاب استخراج الجدال فى القرآن الكريم ص ١١٤.

ويمكن إجراء المناظرة منطقياً من خلال ما تشير إليه الآية على ما يأتى:
قال المعلل- والمقصود به الذين زعموا أن الله عهد إليهم فى كتبهم أن لا يؤمنوا لرسول حتى يكون من معجزاته أن من تصدق بصدقة من أمته فتقبلت منه أن تنزل نار من السماء تأكلها"[1] ودعواهم بشكل منطقى هكذا:
لا نؤمن بأحد من الرسل، إذ كل من نؤمن به يأت بقربان تأكله النار ولا أحد أتى بقربان من الرسل (دعوى استدل المعلل عليها).
فيقول السائل: دليلكم هذا منقوض بتخلف حكم الدليل عن المدلول وذلك مع الرسل السابقين الذين أتوا بقربان تأكله النار إذ يستلزم ذلك أنكم أمنتم بهم، فيقال:

كل من نؤمن به يأتى بقربان تأكله النار، وكل من أتى بقربان من السابقين من الرسل.

إذن كل من نؤمن به من السابقين من الرسل، مع أن كفركم بهم واضح بقتلهم وتكذيبهم فحكم الدليل متخلف عنها.

٢- من صور النقض قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُوْلِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الجَحِيمِ﴾[2].
فالدعوى هنا: "أن الأنبياء لا يستغفرون للمشركين ولو كانوا أولى قربى" فقد يقول السائل: أن هذا القول منقوض باستغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه، فيقال: منطقياً أبو إبراهيم لم يستغفر له نبى؛ لأنه من أصحاب الجحيم، وكل أصحاب

---

(١) تفسير ابن كثير- للإمام أبى الغداء إسماعيل بن كثر (ت ٧٧٤هـ) جـ١/٤٣٥ مكتبة الرياض الحديثة.
(٢) سورة التوبة آية ١١٣.

الجحيم لم يستغفر لهم الأنبياء.

مع أن استغفار إبراهيم عليه السلام لأبيه ثابت بنص قطعى قال تعالى: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾(١).

ويمكن الإجابة على هذا النقض بمنع تخلف حكم الدليل عن المدلول ويستند فى ذلك المنع إلى أن استغفار إبراهيم لأبيه كان مستثنى من حكم الدليل لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِّلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ (٢).

---

(١) سورة مريم آية ٤٧.

(٢) سورة التوبة آية ١١٤.

المبحث الثاني

القواعد العملية للمناظرة فى التصديق

❁❁❁

- **ويشتمل على:**
  - **أولاً: الإعداد الجيد.**
  - **ثانياً: الخطابة ومهارات الإقناع.**
  - **ثالثاً: تعزيز الأداء الدرامى.**
  - **رابعاً: العرض اللغوى.**
  - **خامساً: التهيئة النفسية.**

المبحث الثانى
القواعد العملية للمناظرة فى التصديق

إن البحث فى المناظرة من الوجهة العلمية فقط يوحى بأن كلا الفريقين (المعلل والسائل) ليس بينهما سوى الاطلاع العلمى على آراء الآخر، وليس بينهما تواصل فكرى أو لقاء فعلى، بل وتجعل المناظرات مجرد افتراضات أو أمثلة تجريدية، بينما أرض الواقع تغير من ذلك كثيراً؛ إذ أن القدرات العملية لا تقل بحال عن الإتقان العلمى؛ فقد تُثبت قوة الشخصية الحقَ من حيث لا تثبته سطور الأقلام.

ومن ثم نعرض لتلك القواعد متمثلة فيما يأتى:

أولاً: الإعداد الجيد:

إن ما يستعد به المحاور للمناظرة هو قوة إستدلالية على مدى استمراريته فى المناظرة، ومدى قدرته على إلزام أو إفحام الخصم، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الخَيْلِ﴾[1] فإيما كان طريق إثبات الحق فلابد له من مؤنة مسبقة ونور يسير به فى دربه، وهنا فى المناظرة يتمثل الإعداد لها بالجملة فيما يأتى:

١- تحديد الموضوع: من البديهى أن أول ما يبدأ به المناظر فى إعداده هو تحديد الموضوع محل النزاع؛ إذ كل ما هو سابق ولاحق من قواعد مرتبط به أو مترتب عليه، كما أن المتناظرين لا يمكن أن يتناقشا فى كل نقاط الاختلاف بينهما، فإذا كان المسلم يناظر نصرانياً فلا يمكن أن يكون النقاش فى كل اختلاف بينهما ولكن لابد من تحديد موضوع مثل: صلب المسيح، أو المرأة بين النصرانية والإسلام.

---

(1) سورة الأنفال من الآية ٦٠.

هذا ومن محفزات اختيار الموضوع: "أن يكون الأكثر وضوحاً أو يكون الأكثر إثارة للجدل"[1].

وهناك خطوة أخرى هى: تعريف الموضوع؛ فالشروع فى المناظرة لا يستقيم من دون الفهم الكافى للقضية المطروحة للنقاش، وبيان مفردات هذه القضية وتعريف أى مصطلحات أخرى ترد فيها تتطلب الشرح والتوضيح وذلك فى إطار أهداف هذه المناظرة على وجه التحديد وهذا ما يطلق عليه مصطلح التعريف[2].

ويستمر التركيز على موضوع المناظرة حتى بعد البدء فيها فلا يسمح للمناظر بتغيير الموضوع، وهو ما يسميه العلماء (حيده عن المناظرة) فقد تُناقش النصرانى مثلاً فى موضوع الصلب وتطرح عليه دليلاً فيذهب بك إلى حديث حول المهدى المنتظر أو صحة أنجيل برنابا، أو غير ذلك، انظر إلى صنيع موسى عليه السلام مع فرعون الذى حاول تغيير موضوع مناظرة بينهما واستفزاز موسى إلى موضوع آخر فى قوله تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ العَالَمِينَ* قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ* قَالَ لِمَنْ حَوْلَهُ أَلاَ تَسْتَمِعُونَ* قَالَ رَبُّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الأَوَّلِينَ* قَالَ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ* قَالَ رَبُّ المَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُمْ تَعْقِلُونَ* قَالَ لَئِنِ اتَّخَذْتَ إِلَهاً غَيْرِي لأَجْعَلَنَّكَ مِنَ المَسْجُونِينَ* قَالَ أَوَ لَوْ جِئْتُكَ بِشَيْءٍ مُّبِينٍ* قَالَ فَأْتِ بِهِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾[3].

---

(1) المرشد إلى المناظرة تأليف د/ سايمون كوين- ترجمة- د/ عبدالجبار الشرفى- مراجعة د/ حياة عبدالله معرفى ص ٢٦ طبعة ٢٠١٠م- قطر.

(2) المدخل إلى فن المناظرة د/ عبداللطيف سلامى- مراجعة د/ حياة عبدالله معرفى ص٦٢ طبعة قطر.

(3) سورة الشعراء- الآيات من ٢٣: ٣١.

أنظر كيف حاول فرعون بشتى الطرق تفريغ المعنى وتغيير موضوع المحاورة وكيف استمر موسى عليه السلام بقوة يقينه وثباته فى موضوعه الأساسى، ولم يعبأ بما وجه له فرعون من طعن او استخفاف بل واستطاع موسى عليه السلام أن يعود بفرعون إلى الموضوع ويتدرج به من القضية إلى الدليل والبينه!.

٢- استظهار مذهب المخالف:

إن من الأهمية بمكان فى المناظرات أن يتعرف الخصم مذهب مخالفه قبل لقائه قال النبى ﷺ لمعاذ بن جيل حين أرسله إلى اليمن "إنك تقدم على قوم من أهل كتاب" فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى،...)[1] وفى ذلك ما فيه من التعرف على الخلفية العامة للمناظر، ومن ثم الشبه التى يمكن أن يتعلق بها حول موضوع المناظرة حتى يتمكن من الانفكاك عنها، وقطع خصمه بل وقد يصل به الأمر إلى حد تصور طرق تفنيد خصمه لحججه وكيفية الرد عليها.

يقول الشيخ عبدالله بن الحسين السويدى عندما دخل مناظرة مع الشيعة وهو فى طريقه لذلك: فلم أزل فى الطريق أصور الدلائل من الطرفين وأخيل الأجوبة إذا وقع اعتراض، ولم يزل هذا دأبى وديدنى لا فكر لى إلا فى تصوير الدلائل ودفع الشبه حتى أنى تصورت أكثر من مائة دليل؛ وعلى كل

(١) صحيح البخارى للإمام أبى عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخارى- كتاب التوحيد- باب ما جاء فى دعاء النبى ﷺ أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى جـ٣/٤٤٤ حديث رقم ٧٣٧٢- طبعة منقحة موافقة لترقيم وتبويب الشيخ محمد فؤاد عبد الباقى- الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م مكتبة الصفا.

دليل جعلت جواباً أو جوابين أو ثلاثة، على حسب الشبه ومظنتها[١].

هذا – وإن تعرف المناظر على مذهب الخصم فإنه إذ عَلِمِ ذلك، عَلِمِ من يتعين عليه أن يبتعد عن مناظرتهم مثل: (الجاهل) فالجاهل لا علم عنده حتى يناظر، وهو لا يدرك قوة مناظره ولا يفهمه، فضلاً عن فهم دقيق العلم[٢] و(السفيه) الذى لا رشد له فى أقواله وأفعاله فمثل هذا كيف يرجى تلمس الحق فى مناظرته[٣].

والامتناع أيضاً عن مجادلة (أهل السفسطة) قال تعالى ﴿يُجَادِلُونَكَ فِي الحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ﴾[٤] وخلاصة القول أن "المتناظرين لابد أن يكونا متقاربين فى العلم والجاه، وأن يتجنب ذا هيبة يخشى أو يستحى من مناظرته؛ لأن ذلك يؤثر على قوة الحجة والجرأة على الإدلاء بها"[٥].

وأخيراً فإن استظهار مذهب المخالف والعلم به من جهة وتحديد موضوع المناظرة– الذى سبق ذكره– من جهة أخرى يحدد للمناظر ذلك النسق العلمى الذى تتطلبه المناظرة إذ لا يمكنه تحصيل جميع أنواع العلوم ومختلف الفنون؛ فإن ما عليه تحصيله هو العلم المتعلق بموضوع المناظرة التى لا تتم إلا به وإلا

(١) مؤتمر النجف– مقتطف من مذكرات العلامة العراقى وعماد هذا المؤتمر السيد عبدالله بن الحسينى السويدى العباس (١١٠٤– ١١٧٤هـ) تحقيق محب الدين الخطيب ص١٧– مطبعة البصرى– بغداد.

(٢) أصول الجدل والمناظرة ص ٢٣١.

(٣) المرجع السابق ص ٢٥٩.

(٤) سورة الأنفال آية ٦.

(٥) الحوار– آدابه وضوابطه فى ضوء الكتاب والسنة– إعداد يحى بن محمد بن أحمد زمزمى ص٢٧٨– دار التربية والتراث– مكة المكرمة.

سقط فى هاوية الجهل والتخبط يقول الشريف الجرجانى: "ولا يحسن الاستعجال فى البحث قبل الفهم بتمامه، وفى عدمه فوائد للجانبين: جانب المعلل وجانب السائل أما كونه فائدة لجانب المعلل؛ فلأنه ربما يغير الدليل أو يزيد عليه شيئاً لا يرد عليه شئ أو يحذف شيئاً، أو يذكر دليل مقدمة نظرية أو تنبيه مقدمة خفية؛ فيسلم كلامه عن مناقشة الخصم، وأيضاً ربما تقتضى المناظرة وسعة فى الوقت، ولا وسعة فى ذلك وهم دينى أو دنيوى، وربما يقع فى البحث تقريباً كلام من علم آخر لا مهارة فيه للمعلل فيظهر جهله بين الناس، وأيضاً ربما يحصل من المناظرة دوران الرأس، وأما كونه فائدة لجانب السائل فلأنه ربما يخطئ بالاستعجال فى البحث فيظهر سماجة بحثه، ولأنه لعله يذكر المعلل بعد ذلك الكلام كلاماً يظهر به ما يخفى عليه من المرام، وقد يذكر بعد ذكر الدليل دليلاً على مقدمة نظرية أو تنبيها على خفية فلا يحتاج إلى إظهار جهله الذى مما يخف به الناس، وربما يؤذن الاستعجال فى البحث بالفساد خصوصاً فى أيامنا لكثرته وكثرة العناد، أما الوجوه الثلاثة الأخيرة لكونه فائدة لجانب المعلل فتصلح أن تكون وجوهاً لكونه فائدة لجانب السائل أيضاً كما لا يخفى[1].

٣- بناء الحجج وتنسيقها:

مما سبق وفى فترة ما قبل المناظرة يجب أن يكون المناظر الآن على بينة من أن وجهة نظره تجاه موضوع المناظرة صحيحة وعليه "تقديم الأسباب المقنعة التى تدل على أن موقفه من القضية المطروحة للمناظرة صحيح وهو ما يطلق عليه الحجج المستقلة"[2].

(1) متن الشريفية بشرح الرشيدية ص ١٠٧: ١٠٨.

(2) المرشد إلى المناظرة ص ٢٥.

وهنا ينبغى التنبيه إلى أن المناظر يحتاج إلى حجج مقننة لا حديث عام يوضح موقفه من القضية فتبرز الحاجة إلى "مهارة إستراتيجية مهمة ينبغى أن تتوافر لدى المناظرين وهى: القدرة على تنظيم وتقسيم الأفكار والأمثلة وتقديمها للجمهور والحكم بأسلوب متماسك وواضح ومنطقى"[١] ويتطلب كل ذلك:

أ- البحث عن نقاط الضعف فيها والتغلب عليها، "ومن نقاط الضعف التضارب، اللاأهمية، العمومية، اللاعلاقية، الحجج التابعة التى تعتمد فى نجاحها على قضية أخرى"[٢].

ب- بناء الحجة على التاءات الثلاث؛ لكى تكون كاملة دامغة مقنعة، ويقصد بالتاءات الثلاث: "التوكيد- التعليل- التدليل" مع ضرورة إتباع التسلسل المنطقى بين العناصر الثلاثة[٣] ويتضح معناها على ما ياتى:

التوكيد: وهو بيان عادى يوضح المعنى ويظهر المقصود من القضية.

التعليل: ويفسر علة الشئ، ويقدم السبب الذى يؤدى إلى إثبات الحجة.

التدليل: ويحتوى على الأدلة والبراهين التى يسوقها المناظر لإثبات الفكرة المطروحة والأسباب الدامغة لها لإقناع الخصم[٤].

هذا وبعد بناء كل حجة بهذه الطريقة يتم جمع تلك الحجج والربط بينها لتكوين موقف متكامل وموحد يُطلق عليه فى لغة المناظرات: "مصطلح الفكرة، وهى تعنى جملة موجزة تشرح الصورة الرئيسية للموقف المتكامل وهى بهذا المعنى توضيح أمرين:

---

(١) المرجع السابق ص ٩٨.

(٢) نفس المرجع ص ١١٧.

(٣) المدخل إلى فن المناظرة ص ٧١.

(٤) المدخل إلى فن المناظرة ص ٧١: ٧٣ بتصرف.

أ- سبب اعتبار القضية صحيحة أو خاطئة.

ب- أساس القضية.

لننظر إلى القضية التالية على سبيل المثال: (إن العولمة تضر أكثر مما تنفع) فيمكن أن تكون الفكرة التى يتقدم بها فريق الموالاة (المعلل) كالتالى: "تركيز العولمة على المنافسة الاقتصادية يصب فى صالح عدد من الدول المتقدمة على حساب الغالبية العظمى من سكان العالم" وعلى افتراض ان هذه العبارة تعكس حجج فريق الموالاة (المعلل) فإنها فكرة مؤثرة- بغض النظر عما إذا كانت صحيحة أم لا- فهى تحديداً تشرح سبب اعتبار القضية صحيحة؛ إذ يعارض فريق الموالاة العولمة لأنها تصب فى صالح عدد معين من الدول المتقدمة على حساب الغالبية العظمى من سكان العالم.

وتشرح أساس القضية: من خلال عبارة "تركيز العولمة على المنافسة الاقتصادية" ولذلك فإن الطريقة السهلة لصياغة الفكرة هى أن تسأل: " ما سبب صحة القول بأن موقفنا من القضية هو الصواب فى هذه الحالة التى نحن بصددها، الآن يمكن أن نسأل: "ما سبب صحة القول أن العولمة تضر أكثر مما تنفع" وتكون الفكرة المؤثرة هى الإجابة عن السؤال"[1].

٤- تحديد المكان والزمان المناسب:

هناك قاسم مشترك بين كل المناظرات التى حدثت عبر التاريخ ألا وهو أن كلاً من المتناظرين قد جاء إلى المكان المحدد وفى نفس الوقت، فثمة أرضية واحدة تجمع بين الخصمين، ولذا يجب أن يكون ذلك باتفاق بينهما وبتمام الاختيار من الطرفين قال- تعالى- على لسان فرعون عندما أراد أن

(1) المرشد إلى المناظرة ص ٥٩: ٦٠.

يناظر موسى عليه السلام: ﴿فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِّثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لاَّ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلاَ أَنْتَ مَكَاناً سُوًى * قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى﴾[1] يقول ابن كثير: اى يوماً نجتمع فيه نحن وأنت فنعارض ما جئت به بما عندنا من السحر فى مكان معين ووقت معين، فعند ذلك (قال) لهم موسى (مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ) وهو يوم عيدهم وتفرغهم من أعمالهم واجتماع جميعهم ليشاهد الناس قدرة الله تعالى على ما يشاء، ومعجزات الأنبياء وبطلان معارضة السحر لخوارق العادات النبوية، ولهذا قال: (وأن يحشر الناس ضحى) أى جميعهم (ضحى) أى صحوة من النهار ليكون أظهر وأجلى وأبين وأوضح[2].

هذا وإن كان موسى عليه السلام يحاج ذلك الفرعون الجبار وقد حدد المكان والزمان الذى يناسبه دون خشية بل واختار يوماً يجتمع فيه الناس؛ إذ هو واثق من يقينه وأنه فى معية الله تعالى وعلى يقين تام من نصرة الله له، أما وإن وضع المناظر العادى غير ذلك فيجب عليه الإعراض عن مجالس الهيبة- كما قرر علماء هذا الفن- والسبب فى ذلك "أن هيبة العالم أو السلطان تحمل البعض على ترك الاعتراض وإيراد السؤال أو حتى التجرؤ على التخطئة، وإذا حصل هذا للمناظر فإنه يؤول إلى الإخلال بموازين المناظرة، فينفرد المهيب فى جولة المناظرة فيحصل له الرجحان"[3].

ولقد ذكر أبوبكر بن العربى بأنه ناظر رافضياً فى مجلسه ومنعته الهيبة من إفحامه خشية ان ينتقم منه فقال: "وقطعنا الكلام على غرض منى لأنى

(1) سورة طه آية ٥٨، ٥٩.

(2) تفسير ابن كثير جـ٢/١٥٧.

(3) أصول الجدل والمناظرة ص ٥٣٢.

خفت أن أفحمه فينتقم منى فى بلاده"[1].

ومثل ذلك فى الزمان فعلى المتناظرين أن يحسنا اختيار الوقت "مع مراعاة الظروف النفسية والعقلية والجسدية لكل منهما وإتاحة الزمن الكافى لمناقشة الموضوع فلا ينبغى إجهاد أو إرهاق أو زمن نوم أو طعام أو نحو ذلك، أو وقت ضيق لا يسع فيه الحوار ولا تتم فيه المناقشة، فيؤدى ذلك إلى قطع الحوار قبل انتهائه وبتره قبل تمامه[2].

وقد تواصى الصحابة بمثل ذلك ومن هذا حديث الرجل الذى أتى فى آخر حجة حجها عمر ﷺ فقال: يا أمير المؤمنين هل لك فى فلان؟

يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً فوالله ما كانت بيعة أبى بكر إلا فلتة فتمت، فغضب عمر ثم قال: إنى إن شاء الله، القائم العشية فى الناس فمحذرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم، قال (عبدالرحمن بن عوف): فقلت: يا أمير المؤمنين لا تفعل فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم فإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم فى الناس وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يُطيرها عنك كل مُطيرّ وأن لا يعوها وأن لا يضعوها على مواضعها فأمهل حتى تقدم المدينة؛ فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس فتقول ما قلت متمكنا فيعى أهل العلم مقالتك ويضعونها على مواضعها فقال عمر: أما والله إن شاء الله لأقومن بذلك أول مقام أقومه

(1) العواصم من القواصم تأليف القاضى الفقيه أبى بكر بن محمد بن العربى المالكى تعليق أحمد بن شعبان بن أحمد ص ٥٧ الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م مكتبة الصفا.

(2) الحوار آدابه وضوابطه فى ضوء الكتاب والسنة ص ٤٨١.

بالمدينة[1].

ثانياً: الخطابة ومهارات الإقناع:

الخطابة هى: فن مشافهة الجمهور وإقناعه واستمالة والتأثير عليه[2].

ولذا فهى تعد "اتصالاً فى اتجاه واحد يقوم به الخطيب لتوصيل معلومات أو مفاهيم معينة لجمهور المستمعين[3].

ولما كان المناظر هنا فى مقام المناظرة خطيباً ومهمته إثبات الحق بإقناع الجمهور واستمالته والتأثير عليه، كان من الواجب عليه أن يراعى ما يأتى:

١- براعة الخطاب:

فالخطيب البارع هو الذى يستغل خطابه فيما يريد ويوجهه إلى ما يخدم فكرته وهدفه بما يوافق مقتضى الحال مع تدعيم كل ذلك بالحجج والبراهين والأدلة التى تثبت صدق دعواه وتقوى موقفه[4].

ويمكن تلخيص أبرز مكونات الخطابة الجيدة فى الآتى:

أ- وضوح العبارة ووضوح معانيها بحيث يكون الغرض الذى يهدف إليه المتحدث مفهوم.

ب- طرح التساؤلات: وهذا الأسلوب يثير الاهتمام عند السامع ويشد انتباهه،

---

(1) صحيح البخارى- كتاب الحدود- باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت ج٣/٣١٥ حديث رقم ٦٨٣٠.

(2) المدخل إلى فن المناظرة ص ٢٣، انظر فن الخطابة وإعداد الخطيب ص للشيخ على محفوظ ص ١٤ دار الاعتصام- ١٩٨٤م- دار النصر للطباعة الإسلامية.

(3) المدخل إلى فن المناظرة ص ٢٣.

(4) المدخل إلى فن المناظرة نفس الصفحة.

لأن هدفه ليس انتظار الإجابة، بل إثارة التفكير.

ج- استخدام أدوات التنبيه مثل (ألا)، و(أما).

د- تكرار بعض المفردات والجمل والعبارات.

هـ- استخدام عبارات مثيرة وشائقة تبين أهمية الموضوع وتربط المتلقى به ومن أمثلة ذلك أن يقول المتحدث: (سأحدثكم اليوم عن أمر فى غاية الأهمية يهم الصغار والكبار رجالاً ونساءاً) فهذا الأسلوب يشد انتباه المتلقى ويثير فضوله[1].

هذا وعليه أيضاً تنظيم خطابه فينبغي ألا يخلو من ثلاث نقاط هى: المقدمة والجسم (ويحتوى على الفكرة الأساسية التى يرغب المتناظر فى طرحها كالتفسيرات والأسباب والتصوير والأمثلة) والخاتمة.

أما القسمين الأول والأخير من الخطاب على وجه التحديد ذو أهمية خاصة فالمقدمة حاسمة لآن الجمهور يلتقى بالمتحدث ويستكشف موضوع المناظرة ... وأما الخاتمة فتكون أيضاً حاسمة لأن المتحدث يضع المعلومات متسلسلة ومترابطة مذكراً الجمهور بالنقاط الأكثر أهمية، ومخبرهم بما يود منهم فعله بالمعلومات المعطاة؛ لأجل هذا من الضرورى إعارة الانتباه لبداية وخاتمة الخطاب[2].

(1) نفس المرجع ص ٣٩: ٤١ بتصرف.

(2) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٠٩.

٢- فهم الجمهور:

إن الجمهور هو الفئة المستهدفة فى المناظرات، ولا يمكن. إقناعهم بوجهة نظر ما إلا من خلال إيجاد المدخل المناسب بفهمهم واستكشاف الجوانب التى تلامس وجهة النظر تلك.

فيجب أن يكون لدى المناظر فهم دقيق للجمهور من هم؟ وما هى رغباتهم واحتياجاتهم؟ وما هى أمثل الطرق لإقناعهم حيث توجد ثلاثة أنماط للإقناع عندما يتعلق الأمر بالتواصل مع الجمهور وهى:

أ- النمط العقلى: "ويعتمد على مخاطبة عقل المتلقى وتقديم الحجج والشواهد المنطقية، وتفنيد الآراء المضادة بعد مناقشتها وإظهار جوانبها المختلفة وتستخدم فى ذلك الاستشهاد بالمعلومات والأحداث الواقعية وبناء النتائج والمقدمات[١].

ب- النمط المتعلق بالثقافة العامة وأخلاقيات الجماعة: وهى تخاطب كل فرد من الجمهور على أساس أنه فرد فى مجتمع معين له عاداته وتقاليده وثقافته التى لابد من الامتثال لها، ولابد "أن تحدد رسائل الإقناع للفرد قواعد السلوك الاجتماعى أو المتطلبات الثقافية للعمل الذى يحكم الأنشطة"[٢].

ومخاطبة الجمهور بذلك النمط يعطى للمناظرة نوعاً من التوازن من حيث توافقه مع المبادئ العامة والشاملة للحاضرين.

ج- النمط العاطفى: "وتستهدف الاستمالات العاطفية التأثير على وجدان

---

(١) من أساليب الإقناع فى القرآن الكريم د/ معتصم بابكر مصطفى ص٥٩- سلسلة كتاب الأمة العدد: ٩٥. جمادى الأولى ١٤٢٤هـ- قطر.

(٢) المرجع السابق ص ٤١.

المتلقى وانفعالاته، وإثارة حاجاته النفسية ومخاطبة حواسه بما يحقق أهداف القائم بالاتصال (الملقى) وتعتمد هذه الاستمالات على سبيل المثال استخدام الشعارات والرموز واستخدام الأساليب اللغوية كالاستعارة والكناية، والاستفهام الذى يخرج من المعنى الحقيقى إلى معنى مجازى، واستخدام أفعل التفضل ومعانى التوكيد وغير ذلك"[1].

وقد ينظر البعض إلى هذا النمط بشئ من الاستخفاف أو يعطيه سمة من اللاجدية والتلاعب فى بعض المواقف، لكن هذا لايتنافى مع إمكانية اللجوء إليه عندما يمتلك المناظر وجهة نظر صادقة، بل ويساعد هذا الأسلوب- كما هو واضح- على إثارة المشاعر القوية، وتمكين المناظر من استمالة الجمهور والاحتفاظ بذلك أكبر وقت ممكن بحيث يستطيع من خلال ذلك تغيير مسار الخطاب بشكل جذرى.

وأخيراً فلابد من إحداث توازن بين الأنماط الثلاث حتى يضمن أنه قد خاطب المستمعين كلاً باختلاف طبعه بل وإن أمكن القول لعب على أكثر من وتر لدى المستمع الواحد حتى يتم له الإقناع.

٣- التحدث الغيبى والاستخدام الفعال لبطاقات الملاحظات.

من البديهى أن حفظ النص والتحدث به غيبياً أكثر قدرة على إعجاب الجمهور مقارنة بالحديث المقروء؛ وذلك لأنه يدلل على يقين المناظر من صدق خطابه ومدى اقتناعه بفكرته المطروحة من جانب، ويعكس مدى ثقته بنفسه من جانب آخر.

بمعنى أنك: "ستُعرض نفسك (أيها المناظر) للمتاعب إذا ما قرأت خطابك من

(1) نفس المرجع ص ٥٣ وما بعدها.

بطاقات الملاحظات التى دونتها مسبقاً بدل أن تستخدم هذه البطاقات بصورة مؤثرة وفعالة للتذكير فقط بالنقاط العريضة، ومن ثم تتولى الشرح دون الالتفات إلى البطاقات ..... فإن الجمهور والحكم يتفاعلون بشكل أفضل مع أولئك المناظرين الذين يجادلون بشكل فعلى وحقيقى، ولا يتفاعلون مع الذين يقرءون الحجة من بطاقة الملاحظات، وتذكر دائماً: أن تتلعثم أثناء التعبير عن أفكارك حين تضعها فى كلمات خطابك أفضل بكثير من أن تعرض خطاباً مثالياً وطليقاً تقرأه بالحرف من مذكراتك... ولذا يمكن تطبيق ذلك بطريقة سهلة وهى: ألا تكتب كثيراً على بطاقات الملاحظات[1].

٤- عدم التهاون وتقديم الأقوى من الحجج:

طالما كانت المناظرة طريقاً إلى إظهار الحق وإثباته فعلى المناظر عدم التهاون مع الخصم والاستخفاف به يقول إمام الحرمين الجوينى: وإياك واستصغار من تناظره والاستهزاء به كائناً ما كان، لأن خصمك إن كان ممن المفترض عليك فى الدين أن تناظره فهو نظيرك، ولا يجمل بك إلا مناظرة النظير للنظير، وإن يك من تكلمه غير أهل لأن تناظره كان الواجب ألا تفاتحه بالكلام، فإذا ما فاتحته ثم استصغرته واستخففت به لم يجتمع ذهنك ولا صفاء قريحتك ولا اشتد خاطرك، فربما يتفق له لشؤم حالك عليك ما لا قبل لك به"[2].

وعليك تقديم الأقوى من الحجج لأن التوانى والتدرج من الأضعف إلى الأقوى تطويل يفتح باب المشاغبة والشبه والردود التى لم تخطر على ذهن

(1) المرشد إلى المناظرة ص ٢١١: ٢١٢.

(2) الكافية فى الجدل للجوينى إمام الحرمين- تقديم وتحقيق وتعليق- د/ فوقية حسين محمود ص ٥٣١- طبعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- مطبعة عيسى البابى الحلبى القاهرة.

قائلها ولا قبل له بردها، أما تقديم الحجج القوية فيثمر ترجحها عند الجمهور من جانب وزلزلة الخصم من جانب آخر يقول إمام الحرمين: "وإياك أن تتعلق عند الاستدلال إلا بأقوى ما فى المسألة ولا يغرنك ضعف السائل فربما يكون فى الحاضرين من يضّيق بقوته فى العلم عليك الدنيا"[1].

٥- أمور لا يجوز للمناظر فعلها ومن أهمها:

أ- الغصب: وهو دعوى السائل فساد مقدمة دليل المعلل مع الاستدلال على فسادها قبل استدلال المعلل عليها، وكذا دعواه فساد الدعوى الغير المدللة مع الاستدلال على فسادها.

ب- المكابرة: وهى المنازعة بشئ لا يوافق الصواب، لمنع ما هو مسلم عنده، أو دعوى بطلان شئ من البديهيات أو دعوى بطلان الخصم من غير إقامة دليل على بطلانه.

جـ- المصادرة: وهى جعل إحدى مقدمة الدليل عين النتيجة بتغيير قليل نحو هذه نقلة وكل نقلة حركة ينتج أن هذه حركة، فهذه مصادرة؛ لأن النقلة هى الحركة[2].

٦- عامل الوقت:

إن الإهتمام بعامل الوقت فى المناظرة له تأثير كبير فى الإقناع إذ أن التحدث لوقت طويل قد يشتت ذهن السامع، هذا بالإضافة إلى أن المناظرات اليوم تحدد وقت- لكل مناظر يتحدث فى خلاله- لكل نقطة أو خطاب ومن ثم

---

(١) المرجع السابق ص ٥٣٤.

(٢) فن آداب البحث والمناظرة ص ١٧ : ١٩ بتصرف، آداب البحث والمناظرة ص ٢٣١ وما بعدها، علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٢، الموجز فى علم آداب البحث والمناظرة ص ٣٠، ٣٢، ٣٦.

فالمهم: "أن يستثمر المتناظرون الوقت المخصص لهم دون زيادة أو نقصان... والالتزام به من شروط نجاح الخطاب لذا من المهم ألا ينجرف وراء نقطة واحدة فى الخطاب بحيث يستنزف وقته كاملاً من دون أن يستوفى بقية نقاطه، بل يجب عليه توزيع وقته بشكل متوازن بحيث يعطى كل نقطة حقها، ويجب عليه أن يحترز ويتذكر أنه عندما يحين وقت انتهائه من خطابه فإن عليه التوقف عن الحديث فوراً"[1].

ثالثاً: تعزيز الآداء الدرامى:

إن كل أداء للإنسان يوجه للآخرين من بصره أو صوته أو حركاته فإنه لا يخلو من تأثير إيجابى أو سلبى على المتلقى، ومهما كان بسيطاً فإنه لابد أن يترك انطباعاً فى نفس الجمهور وبالرغم من أن كل إنسان له طرقه الشخصية فى التعبير النظرى أو الصوتى أو لازمته الحركية، وبالرغم من أن الأشياء كلما كانت فطرية كانت أكثر مصداقية إلا أن محاولة التوظيف فى بعض الأحيان قد يجعلها أكثر دلالة وإقناعاً ويمكن توضيح ذلك فيما يأتى:

١- توظيف التواصل البصرى:

إن خلق تواصل بصرى بين المتكلم ومن يتحدث إليهم فى أى موضع للحديث العام يشعر بالثقة، ومن ثم فإن المناظر بصفة خاصة عليه خلق تواصل بصرى بينه وبين الحضور ولجنة التحكيم، وعليه الاهتمام بطريقة العرض البصرى منذ بداية المناظرة "فهى وإن كانت تعبر فى الأساس عن تصارع الحجج والبراهين والعرض الشفهى الكلامى، إلا أنه ينبغى التنبيه إلى أن

(١) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٨.

العرض البصرى يعتبر جزءاً لا يتجزأ من المناظرة بشكل عام"[١].

وعليه فى ذلك العرض أن يتمثل الخطوات الآتية:

أ- يبدأ التواصل البصرى منذ اللحظة الأولى من الدخول إلى غرفة المناظرة.

ب- يكون التواصل البصرى مع الجمهور ومع من تناظر[٢].

ج- توزيع التواصل بين الحاضرين فإن "أبسط نظرة لشخص واحد من الحضور سوف تؤتى ثمارها، وسوف يشعر ذلك الشخص بأهميته وأنك تتحدث إليه مباشرة، فيمكن أن تتواصل مع شخص بصرياً ولو للحظة ثم تلقى جملتك التالية على الشخص التالى، وواصل تنفيذ هذه الخطة إلى أن تنتهى من حديثك وهو ما يضمن لك أنك تخلق تواصلاً شخصياً مع أكبر عدد ممكن من الحضور[٣].

د- التنقل بالبصر بين بطاقات الملاحظات والجمهور حيث أنه: مما يعوق التواصل البصرى هو قراءة الملاحظات وكذلك النظر بعيداً فى أنحاء الغرفة، فينظر بعيداً إلى بعض الجمادات كالأبواب والكراسى، والأكثر تعقيداً هو قيام المتحدثين بالنظر والتحديق فوق رؤوس الجمهور فى محاولة لإعطاء الانطباع بأنهم يتواصلون مع جمهورهم دون فعل ذلك فى الحقيقة لأنهم لا يملكون الثقة الكافية التى تمكنهم من النظر فى أعين الجمهور[٤].

هـ- الاستفادة من التواصل البصرى للتغلب على أن موقف إزعاج او مقاطعة من الجمهور "فإذا وجدت أن شخصاً ما لا ينتبه إليك بالقدر الكافى وينشغل بفعل أو قول شئ ما لمن حوله، فنظرة منك قد تدفعه للشعور بعدم الارتياح

---

(١) المرشد إلى المناظرة ص ١٩٧.

(٢) المرشد إلى المناظرة- السابق ص ١٩٨.

(٣) المرجع السابق ص ١٩٧.

(٤) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٤: ١٢٥.

والاضطرار للهدوء ومعاودة الانتباه لك، أو على الأقل هذا ما نأمله"[١].

ومع ما سبق ومن الضرورى أن يكون المتحدث حريصاً على "تحويل بصره من جهة إلى أخرى، وأن يتذكر أن لا أحد يحب التحديق فى وجهه وفى عينيه على وجه الخصوص بشكل مباشر ومستمر، ولأنه قد يصعب عليه التركيز فى محتوى الخطاب، وقد يولد لديه الشعور بالحرج أو عدم الارتياح أو الخجل او التوتر وغير ذلك[٢].

٢- التلوين الصوتى:

إن تلوين الصوت وتغيير مستواه وتنوع نبرته له دلالاته القيمة فى الإلقاء والإقناع ويمكن تلوين الصوت من خلال مراعاة التالى:

أ- التنغيم: وهو ارتفاع الصوت وانخفاضه أثناء الكلام وتختلف مراتب الصوت وخفضه حسب اختلاف مواطن الكلام فيختلف فى الإثبات والنفى مثلاً[٣].

وفى العموم لا يعنى ارتفاع الصوت الصراخ ولا يعنى انخفاضه درجة عدم السماع، يقول الإمام الجوينى "ويحذر رفع الصوت جهراً زائداً على مقدار الحاجة، فإنه يورث الحدة والضجر"[٤] ولا انخفاض الصوت فإنه يورث الملل.

ب- نبرة الصوت: والنبر هو وضوح نسبى لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات أو المقاطع فى الكلام ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم، فحينما يتحدث الإنسان يعمد فى العادة إلى الضغط على أحد

---

(١) المرشد إلى المناظرة ص ١٩٧.

(٢) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٦.

(٣) مناهج البحث فى اللغة- تمام حسن ص ١٦٤- طبعة ١٩٨٩- مكتبة النسر للطباعة.

(٤) انظر: الكافية فى الجدل ص ٥٢٩.

المقاطع من مقاطع الكلمة أو إحدى الكلمات من الجملة بقصد إبرازها وإيضاحها فى السمع عن غيرها من المقاطع الأخرى أو الكلمات الأخرى[١].

ومن الأشياء التى تضعف الخطاب وتبعث الملل والسآمة فى نفوس المستمعين أن يتحدث الملقى بطريقة رتيبة متبعاً وتيرة واحدة ونبرة واحدة لا تتغير، فلا تعبر نبرات صوته عن معانى خطابه، وتعتبر نبرات الصوت من المكونات الرئيسية للإلقاء المتميز، واستخدامها مهم جداً عند التخاطب، كما أن لها تأثيراً كبيراً فى الإقناع والتأثير على المستمع، وتلوين نبرات الصوت مطلب أساسى عند التخاطب ويتم التلوين حسب المقام بحيث تتنوع نبرات الصوت قوة وضعفاً، ورقة وتفخيماً، وارتفاعاً وانخفاضاً لإعطاء معنى معين ولبلوغ هدف محدد، فهناك حالات ومواقف تستوجب نبرات صوت معينة، فالاستفهام له نبرة خاصة والتعجب له نبرة خاصة، والأمر والنهى لهما نبرة خاصة[٢].

ج- التوقف الدرامى فى اللحظات المناسبة فلحظة الصمت أو السكون لها دور ممائل للحظات الكلام فيمكن أن نتخيل حال المخاطب بعد ارتفاع نبرة الصوت لدرجة ما عند حجة قويه، فلابد له من برهة هدوء يلتقط فيها الجميع الأنفاس وتساعدهم على تفهم ما قيل، وهنا يمكن القول: "إن كان المناظر يريد أن يصبح متحدثاً ناجحاً فعليه أن يعرف أين يتوقف فى أثناء خطابه وأين يواصل، وخير وسيلة لتحقيق ذلك: هى التمهل فى الإلقاء والتأنى فى الكلام، إذ أن الإلقاء السريع المتعجل يؤدى إلى فقدان التركيز والانتباه والمتابعة لدى المستمعين، كما أنه قد يسبب تداخل المعانى والتباس العبارات، فالأفكار

(١) انظر: مناهج البحث فى اللغة ص ١٦٠.

(٢) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٤.

الرئيسية والجمل المهمة ينبغى أن يتسم إلقاؤها بالتأنى وعدم الاستعجال، تمكيناً لاستيعاب السامع لها، وتعزيزاً لأثرها فى أذهان المستمعين ونفوسهم، والتمهل المطلوب لا ينبغى أن يقود إلى هدوء بارد أو تثاقل مميت، بل يجب أن يكون طبيعياً غير متكلفاً، فالطلاقة تمنح المتحدث مظهراً ذكياً، ووقتاً كافياً ليقول ما يريد[١].

٣- الوقفة والإيماءات:

إن أهم المظاهر الفعالة لوقفة المناظر أن تكون طبيعية، "فالكثير من المتحدثين يهتمون أكثر بالتفاصيل الدقيقة لوقفتهم، مثل: موقع أقدامهم، وتوزيع قاماتهم، وكذلك استقامة ظهورهم، إلا أن أكثر طريقة فعالة للوقفة الطبيعية هى ألا تهتم بوقفتك على الإطلاق[٢].

وكذلك يجب على المناظر أن تبدو الإيماءات طبيعية فى الحديث، والإيماء الجيد: "هو القيام بالحركات الطبيعية أثناء الحديث، ولكن بعض المتناظرين يصل به التوتر إلى فعل حركات غير طبيعية كالإمساك ببطاقات الملاحظات بكلتا يديه؛ لأن الإمساك بها قد يحد من الحركات الطبيعية لذا ينبغي أن يحرر يديه ويجعل لها حركة طبيعية كلما أمكن[٣].

٤- النكتة والدعابة:

إن النكتة فى المناظرة سلاح ذو حدين، وإذا ما تم استخدامها بفاعلية يمكن أن تقوى تواصلك مع الجمهور، وأما إذا ما استخدمت بشكل سئ فيمكن

(١) المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٥.

(٢) المرشد إلى المناظرة ص ٢٠٣.

(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.

أن تتسبب فى إشاعة جو من التشويش والإرباك وتكون المحصلة النهائية فقدان المصداقية[١].

والحق أن الحديث عن النكته بهذه الكيفية هو من قبيل الإشارات العامة للقواعد الحديثة للمناظرة، ففى العموم قد خلت المناظرات القديمة خاصة المنطقية والدينية من النكتة والدعابة، فالنكتة أو الدعابة لا تقابل الحجة بحال، كما أنها لا تعبر عن تعاطف الجماهير مع من ذكرها فالأفضل للمناظر "ألا يضحك ولا يرفع الصوت ولا يتكلم بكلام السفهاء لأنها من صفات الجهال ووظائفهم؛ لأنهم يسترون بها جهلهم[٢] ومن الإبهام: "الضحك والصياح والمحاكات والتطيب والاستمهال وربما بالسبة والتكفير واللعن والسفه والقذف"[٣] والمطلوب من المناظر إذن هو السمت الحسن فهو حلية المؤمن وزينته، وهو سبب لتأييد الله وميل الناس إلى جهته[٤].

رابعاً: العرض اللغوى:

والمقصود بالعرض اللغوى هنا الملامح اللغوية العامة للحديث؛ فالقواعد الدقيقة الضرورية التى لا يقوم الحديث إلا بها مثل (القواعد النحوية) فإن حتمية إتباعها أمر مفروغ منه، ولذا فالحديث هنا يتناول بعض القواعد التى يحسن إتباعها وذلك على النحو التالى:

١- الوضوح:

---

(١) انظر: المدخل إلى فن المناظرة ص ١٢٧، المرشد إلى المناظرة ص٢١٠.

(٢) متن الشريفية ص ١١٠.

(٣) نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان د/ محمد السيد الجليند ص٢٥٣ الطبعة الأولى ١٩٨٤ مطبعة التقدم.

(٤) أصول الجدل والمناظرة ص ٥٢٨.

يعنى الوضوح فى مفهومه العام بلوغ النص المتلقى ووصوله إليه، لأن من غايات اللغة: الاتصال والإفهام وليس الغموض والإبهام، ويقتضى الوضوح التحدث من دون غموض أو التباس بلغة يفهمها السامع ويتحقق من خلالها التأثير فى عقول المستمعين ومداركهم، والسبب الرئيس الذى يجعل كلام الناس غير واضح هو: فقدان تسلسل الأفكار أو انسيابها، وقد يعود سبب ذلك إلى خطئهم فى تحديد الهدف عند تدوين الملاحظات والمذكرات والأفكار، أو بسبب تقديمهم بيانا يحتوى على كثير من الحشو والعبارات الفرعية؛ بحيث أصبحوا غير قادرين على تذكر النقطة التى شرعوا فى تقديمها فى البداية، ونتيجة ذلك أن يتخبطوا ويستخدموا المفردات الخطأ ويرتكبوا أخطاء نحوية وأسلوبية فى مسعى يائس لإنهاء وجهة نظرهم[1].

٢- الإيجاز والأطناب:

ينبغى على المناظر أن يبتعد إلى حد ما عن الإيجاز وهو: اللفظ القليل الذى يدل على المعانى الكثيرة، والإيجاز وإن كان مقبولاً فى علم البلاغة لكن فى المناظرة يجتنب "كى لا يقع القصور فى الفهم للطرف الثانى، فينبغى للمناظر إفهام صاحبه تمام مراده"[2] كذلك ينبغى له أن يبتعد عن الإطناب: وهو اللفظ الكثير الذى يدل على المعانى القليلة، والإطناب وإن كان مطلوبا فى علم البلاغة لكن فى المناظرة يجتنب كى لا يحصل التطويل الممل، يقول إمام الحرمين الجوينى: "ولا تعود نفسك الإسهاب والجدال بالباطل والمبادرة إلى كل ما سبق إليه الخاطر واللسان حتى إذا أورد ما أورده أو سمع ما سمعه يكون فى

(١) انظر متن الشريفية ص ١٠٩.

(٢) المرجع السابق- نفس الصفحة.

جميعه على التثبت والتيقظ، فإن الكلام إذا طال واشتمل على الغث والسمين مجته الآذان، وملته القلوب[1].

٣- الأساليب البلاغية:

ينصح المتحدثون باستخدام محسنات بديعية وصور بيانية مختلفة عندما يكتبون خطبهم، على سبيل المثال: الاستخدام المتكرر للاستعارات والجناس والسجع، وليس ثمة عيب أصيل فى هذه الأساليب لكنها تجعل الأسلوب مصطنعاً ومتكلفاً، وفى المناظرة يجب أن يقتصر استخدام هذه الأساليب على تلك الأجزاء من الخطاب التى يتوقع فيها الجمهور أن يسمع البيان والبلاغة، وعلى وجه التحديد فى المقدمة الرسمية والخاتمة، إن المناظر الذى يعرض الحجج المستقلة أو حتى التنفنيد بلغة متكلفة ومصطنعة سوف يجنى المتاعب جراء مثل هذا التصرف، والسبب فى ذلك يعود إلى أن هذه الحجج ستفتقر إلى الصدق والتأثير اللذين يحظى بهما التعبير الطبيعى[2].

٤- محاذير لفظية:

هناك العديد من الألفاظ والتراكيب ينبغى على المناظر الابتعاد عنها حتى لا تخرج المناظرة من هدفها الحقيقى (إثبات الحق) إلى الجدال بالباطل منها:

أ- اختيار الألفاظ والمعانى التى تقود إلى الجدل أو تستثير الفتن والمشكلات، رغبة فى الخصوم واللجاج وإضاعة الوقت وهروباً من الحوار الجاد.

ب- إظهار التشدق فى الكلام، تيهاً على الغير، واستعلاءً ووسيلةً إلى تصغير الطرف الآخر أو قصد تعجيزه بالتكلف فى القول.

---

(١) الكافية فى الجدل ص ٥٣٠.

(٢) المرشد إلى المناظرة ص ٢١٠.

ج- استعمال ضمير المتكلم ونسبة الأشياء إلى نفسه، كقوله: رأيى كذا، وقولنا كذا، وتبين لنا كذا... فإن هذا قد يؤدى إلى تزكية النفس وفساد النية، كما أنه يترك انطباعاً سيئاً لدى السامع يجعله ينفر من قائله ويزهد فيه، والإنسان بطبعة يكره من يتعالم عليه[1].

خامساً: التهيئة النفسية:

من الكثير مما سبق ومن القليل مما هو آت - من القواعد والتمسك بها - يصبح لدى المناظر طاقةً إيجابيةً تمكنه فعلياً من الثبات فى مناظرته وذلك القليل يتمثل فى دعم قوة الشخصية والتهيئة النفسية، والقواعد المتعلقة بهذا الجانب تدور حول محورين:

١- ثبات شخصية المناظر:

ويتحقق ذلك من خلال ما يأتى:

أ- البدء بذكر الله تعالى: "فقبل أن يشرع فى الكلام يبدأ بحمد الله والثناء عليه، والصلاة والسلام على رسوله، فيستعين بذلك على طلب الحق والتوفيق فى الإبانة عن الباطل وبطولة، والكشف عن الصواب وحقه، وإن كان لا يتفق له ذكره باللسان فيقول فى نفسه سراً"[2]، قال تعالى: ﴿أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾[3].

ب- اعتدال المزاج: فلا يناظر إلا وهو على هذه الحال يقول الباجى: "ولا يناظر فى حال الجوع والعطش، ولا فى حال الخوف والغضب، ولا فى حال يتغير فيها

---

(1) الحوار آدابه وضوابطه فى ضوء الكتاب والسنة ص ٤٧٥: ٤٧٦، وانظر نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان ص ٢٥٢.

(2) الكافية فى الجدل ص ٥٣٠.

(3) سورة الرعد جزء من الآية ٢٨.

عن طبعه"[١].

ج- التبسم وعدم الغضب: فدائماً ما يشتت الغضب الذهن ويعجز فى حاله اللسان عن التعبير، ولهذا فقد قال النبى ﷺ "لايقضين حكم بين اثنين وهو غضبان"[٢] ويقول الإمام الجوينى: "كن مع خصمك مستبشراً مبتسماً غير عبوس فتكون أنت وخصمك عند ذلك عن دواعى الغضب أبعد"[٣].

د- الإعراض عن العجب: فطبع المناظرات أنها تحرك دواعى الإعجاب بالنفس والتكبر وعلى المناظر أن يكون حذراً فى ذلك فإن ظهر الحق على يديه فليتواضع يقول الباجى: "لا يشغف بكلامه ولا يعجب بجداله، فإن ذلك يدعوا إلى المقت"[٤].

هـ- الهدوء وضبط النفس: فعلى المناظر أن يتسم بالهدوء والتوازن وعليه قبل الدخول فى الحوار أن يتأكد من قدرته على قيادة نفسه وضبط أعصابه، إذ لا يمكن لمن لا يسيطر على نفسه أن يسيطر على الآخرين، وقد ضرب الأنبياء أروع الأمثلة فى ذلك قال الله تعالى على لسان نوج - عليه السلام - رداً على قومه عندما اتهموه بالضلالة: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي ضَلالَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ العَالَمِينَ﴾[٥] وعلى لسان هود - عليه السلام - رداً على قومه عندما اتهموه بالسفاهة: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ وَلَكِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ

(١) المنهاج بترتيب الحجاج ص ١٠.

(٢) صحيح البخارى- كتاب الأحكام باب هل يقضى القاضى أو يفتى وهو غضبان جـ٣/٣٩٤ حديث رقم ٧١٥٨.

(٣) الكافية فى الجدل ص ٥٣٢.

(٤) المنهاج فى ترتيب الحجاج ص ٩.

(٥) سورة الأعراف آية ٦١.

العَالَمِينَ﴾[1].

٢- زلزلة شخصية المخالف:

ويتحقق ذلك من خلال ما يأتى:

أ- تلخيص مطولات الخصم: إذا كان الخصم ممن يطنب فى الحديث لعدم قدرته على البلاغة أو قصداً منه بإيهام الحاضرين أو الخصم بقوله وسعة علمه فعلى المناظر تلخيص تلك المطولات، فإن ذلك مما يمنحه قوةً فى شخصيته وينزع عن خصمه ذلك، ويلزم خصمه بموضع الحجة حتى لا يعود عليه بالتقصير، يقول الإمام الجوينى: "وإن طوَّل عليك كلامه بعباراته الطويلة فخلص من جميعها موضع الحاجة إليه، فتحصره عليه ثم تكلم فيه بما يليق به، لأنك إذا فعلت ذلك زال ما أوهم به الحاضرين من إيراد العلوم الكثيرة، وإذا لم تحصر عليه موضع الفائدة، موه عليك بتقصيرك"[2].

ب- إجعل خصمك يوافقك فى بعض الفروع: وهو نوع من أنواع الإعداد النفسى ليسهل عليه الموافقة فى نهاية المناظرة، ويمكن أن تفهم ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُم مَّا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الكَافِرِينَ﴾[3].

يقول ابن القيم: هذه حجة على اليهود ويمكن تقريرها على صور عديدة منها- وهو المقصود هنا- تقرير الاستدلال بطريقة استسلاف المقدمات المؤاخذة بالإعتراف فيقال لهم: ألستم كنتم تستفتحون به؟ فيقولون بلى: فيقال: أليس

(١) سورة الأعراف آية ٦٧.

(٢) الكافية فى الجدل ص ٥٣٥.

(٣) سورة البقرة آية ٨٩.

الاستفتاح به إيمان به؟ فلابد من الاعتراف بذلك"[1].

ج- البدء بالنقاط المشتركة بين الاثنين: فإذا وافقه الخصم فى بعض الفروع - كما مر - فعليه أن يبدأ من نقاط الاتفاق المشتركة، إذ أن البدء بالأمور المشتركة كالمسلمات والبديهيات يقلل الفجوة ويوثق الصلة بين الطرفين، ويشعر كلاً منهما أن هوة الخلاف ضيقة، وهذا له أثره الإيجابى ومردوده النفسى فى الحوار"[2] انظر إلى قوله تعالى: ﴿ قُل لِّمَنِ الأَرْضُ وَمَن فِيهَا إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَذَكَّرُونَ* قُلْ مَن رَّبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ العَرْشِ العَظِيمِ* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلاَ تَتَّقُونَ* قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلاَ يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ* سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ* بَلْ أَتَيْنَاهُم بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ* مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[3].

فكل هذه الأسئلة التقريرية بإجاباتها المتفق عليها كانت نقاط انطلاق لإثبات الوحدانية ونفى الند والشريك عن الله تعالى.

د- إدخال الشك فى نفس الخصم: ويكون ذلك بالأسئلة غير المتوقعة والتى فى نفس الوقت تتعلق بجانب من جوانب المناظرة، فإن الخصم يكون متوقعاً لعدة أسئلة قد جهز الرد عليها، ففاجئه بسؤال لم يعد جوابه أو جواباً يفحمه ويقطعه

(1) ارشاد القرآن والسنة إلى طريق المناظرة ص ١١٧.
(2) الحوار آدابه وضوابطه فى ضوء الكتاب والسنة ص ٢٨٨.
(3) سورة المؤمنون الآيات ٨٤: ٩١.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً آلِهَةً﴾[1] وقال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الخَالِقُونَ* أَمْ خَلَقُوا السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ بَل لاَّ يُوقِنُونَ﴾[2].

هـ- اجعل من يحاورك يقيم الحجة على نفسه: وفى ذلك نهاية المأرب والحجة القاطعة إن كان المناظر منصفاً يريد إثبات الحق لا مجرد المجادلة قال تعالى: ﴿قَالُوا أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ* قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوَهُمْ إِن كَانُوا يَنطِقُونَ* فَرَجَعُوا إِلَى أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنتُمُ الظَّالِمُونَ﴾[3].

و- ختم المناظرة بقدر كبير من الحماس والشغف: فيجب أن يظل المناظر إلى نقطة النهاية على قدر كبير من اليقظة الذهنية والتفاعل مع الحضور، ولا ينسى فى نفس الوقت ما يدافع عنه من أفكار، فيمكن أن يطلق لنفسه العنان ويقول أفضل شئ يمكنه قوله وبقدر كبير من الحرفية، ويستجمع فيها النقاط الأهم من الخطاب والتأكيد عليها بما يمس العقل والشعور على حد سواء، وبنبرة صوت مرتفعة ووتيرة أسرع مما هو طبيعى قليلاً، وليتحرر من الهدوء قليلاً، وليكن خيالياً وجامحاً بما يساعد على دعم تأثيره.

ولتكن هذه النقطة الختامية مباغتةً حتى له شخصياً ويقوم بما لم يتخيل أبداً أن يقوم به، فقد تكون تلك الورقة السحرية التى تضاعف فرصته فى تحقيق الفوز وإثبات الحق.

---

(1) سورة الأنعام جزء من الآية ٧٤.

(2) سورة الطور آية ٣٥.

(3) سورة الأنبياء الآيات ٦٢: ٦٤.

الخاتمـــة

الحمـدلله رب العـالمين والصـلاة والسـلام علـى أشـرف الخلـق أجمعـين.... وبعد.

فإن عمليـة المنـاظرة عمليـة شيقة تكسبنا معارف علميـة ومهـارات قيميـة، وعملية، وشخصية قويـة واثقـة بنفسـها، ويتضـح كل هذا من النتـائج التفصيلة لهذا البحث وهى على النحو التالى:

١- بيان مكانة القرآن الكريم فى جميع المجالات العلمية والمعاملات البشرية، وهو كمرجع للمسلمين يمنحهم القدرة على الثبات مبدأياً.

٢- المناظرة فى التصديق هى الأرض الخصبة للحوار بين المتناظرين المدعى والمعارض، كما أنها المنهل الحقيقى الذى يستقى منه الحضور.

٣- القواعد العلمية للمناظرة تعود إلى المنع والمعارضة والنقض.

٤- المنع هو الطريق الوحيد للسائل إن لم يستدل المعلل على دعواه إن كانت تصديقاً نظرياً أو لم ينبه عليها إن كان التصديق تنبيهاً خفياً.

٥- للسائل أن يلجأ إلى المعارضة أو النقض إن استدل المعلل على دعواه.

٦- الإعداد للمناظرة جيداً يقى المناظر من المفاجئات فى المناظرة الفعلية.

٧- فهم الجمهور لا يقل بحال عن القدرة الخطابية فى المناظرة.

٨- الاتصال وسيلة للتأثير فى الجمهور وتركه والإقبال على الخصم أولى إن كان ممن ينشغل قلبه بملاحظتهم حتى ينقطع عنه استجماع الذهن.

٩- تنغيم الصوت ونبرته يقصد به فى الأحاديث العامة التأثير على المستمع فالأجدر استخدامه فى المناظرات.

١٠- إن التعزيز الدرامى له نفس قوة البراهين المنطقية فى الإقناع.

١١- إن القدرات اللغوية تسيطر على الجمهور منذ اللحظة الأولى وحتى

النهاية وذلك بحسن الاستهلال والخاتمة.

١٢- التهيئة النفسية لها الدور الأقرب فى حسم المناظرة وتثبت الحق وزلزلة الباطل.

١٣- إن أهمية البحث فى المناظرة لا تقتصر على تعلم قواعدها بل الاهتمام بتلك الموضوعات التى تناولتها المناقشات فى أى مجال دينى أو فكرى أو اجتماعى.

١٤- أفضل الطرق للوصول إلى قوة المناظر دخول المناظرات العملية.

١٥- المناظرة فرصة لتعلم شئ جديد خاصة لمن يخسرها.

وأخيراً فإن كل مناظر يود أن يختم مناظرته بالفوز والنقطة الحاسمة، وإن النقطة الحاسمة التى أرجوها من هذا البحث هى التوفيق والسداد من الله تعالى.

وصلى الله على خاتم المرسلين
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

الفهارس

❁❁❁

- وتشتمل على:
  - أولاً: فهرس المراجع.
  - ثانياً: فهرس الموضوعات.

فهرس المراجع

القرآن الكريم: (جل من أنزله)

١- آداب البحث والمناظرة – للعلامة/ محمد الأمين الشنقيطى – تحقيق- سعود بن عبدالعزيز العريفى- دار عالم الفوائد للطبع والنشر والتوزيع.

٢- إرشاد القرآن والسنة إلى طريق المناظرة وتصحيحها وبيان العلل المأثورة- تأليف محمد بن أبى بكر بن قيم الجوزية ت ٧٥١هـ تحقيق أيمن عبدالرازق الشوا- الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣- أصول الجدل والمناظرة فى الكتاب والسنة – تأليف – محمد بن إبراهيم العثمان- مكتبة ابن القيم- الكويت.

٤- إيضاح المبهم لمعانى السلم- شرح على متن السلم المنورق فى علم المنطق- للعلامة الأخضرى- تأليف العلامة احمد عبدالمنعم الدمنهورى- الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م دار البصائر.

٥- البرهان فى فن المنطق- تأليف إسماعيل أفندى المعروف بكلينوى- الطبعة الثامنة ١٣١٠هـ.

٦- تفسير ابن كثير- للإمام أبى الغداء إسماعيل بن كثير- ت ٧٧٤هـ – مكتبة الرياض الحديثة.

٧- الحوار- آدابه وضوابطه فى ضوء الكتاب والسنة – إعداد يحى ابن محمد بن أحمد زمزمى- دار التربية والتراث- مكة المكرمة.

٨- رسالة الآداب فى علم آداب البحث والمناظرة- محمد محى الدين عبدالحميد- الطبعة السابعة ١٣٧٨هـ- ١٩٥٨م.

٩- الرسالة الشريفية – للسيد الشريف الجرجانى ت ٨١٦هـ بشرح الرسالة الرشيدية- للشيخ عبدالرشيد الجونغورى ت ١٠٨٣هـ مطبعة الحلبى

١٣٥٠هـ.
١٠-رسالتان فى التصور والتصديق - تأليف القطب الرازى والفخر الشيرازى- ويليها شرح الرسالة المعمولة فى التصور والتصديق - تأليف- محمد زاهد بن محمد الحسينى الهروى- تحقيق مهدى شريعى- دار الكتب العلمية- بيروت- الطبعة الأولى ٢٠٠٤م- ١٤٢٥هـ.
١١-زاد المعاد فى هدى خير العباد- المؤلف/ محمد بن أبى بكر أيوب ابن سعد شمس الدين بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) - الطبعة السابعة والعشرين- ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م - مؤسسة دار الرسالة بيروت.
١٢-صحيح البخارى - للإمام أبى عبدالله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم- طبعة موافقة لترقيم وتبويب الشيخ محمد فؤاد عبدالباقى - الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م- مكتبة الصفا.
١٣-ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة- عبدالرحمن حسن حبنكه الميدانى- دار القلم- دمشق- الطبعة الرابعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
١٤-الطرق المبطلة للعلة - تأليف- رمضان عبدالودود عبدالتواب اللخمى طبعة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م- دار الهدى للطباعة.
١٥-علم آداب البحث والمناظرة- تأليف حضرة مصطفى أفندى صبرى- الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م- المطبعة الجمالية- مصر.
١٦-العواصم من القواصم- تأليف القاضى الفقية أبى بكر محمد بن العربى المالكى- تعليق أحمد بن شعبان بن أحمد- الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م مكتبة الصفا.
١٧-فن آداب البحث والمناظرة- تأليف الأستاذ الشيخ هارون عبدالرازق- تتمة وتعليق ولده الشيخ محمد هارون- الطبعة الأولى المطبعة المصرية.

١٨-فن الخطابة وإعداد الخطيب- للشيخ على محفوظ- طبعة ١٩٨٤م دار النصر للطباعة الإسلامية.
١٩-الكافية فى الجدل - للجوينى إمام الحرمين- تقديم وتحقيق وتعليق د/ فوقية حسين محمود- طبعة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م- مطبعة عيسى البابى الحلبى- القاهرة.
٢٠-كتاب استخراج الجدال من القرآن الكريم - تصنيف الإمام ناصح الدين عبدالرحمن بن نجم المعروف بابن الحنبلى (٥٥٤- ٦٣٤هـ) تحقيق زاهر بن عواض الألمعى- الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
٢١-المدخل إلى فن المناظرة- د/ عبداللطيف سلامى- مراجعة د/ حياة عبدالله معرفى- طبعة قطر.
٢٢-المرشد إلى المناظرة - تأليف د/سايمون كوين- ترجمة د/ عبدالجبار الشرفى- مراجعة د/ حياة عبدالله معرفى - طبعة ٢٠١٠م قطر.
٢٣-معجم التعريفات- للعلامة- على بن محمد السيد الشريف الجرجانى ت(٨١٦هـ- ١٤١٣م) تحقيق ودراسة محمد صديق المنشاوى- طبعة دار الفضيلة للنشر والتوزيع.
٢٤-المعجم الفلسفى- معجم المصطلحات الفلسفية- مراد وهبه طبعة ١٩٩٨م- دار قباء للطباعة والنشر.
٢٥-المعجم الوجيز - معجم اللغة العربية طبعة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٦-من أساليب الإقناع فى القرآن الكريم - د/ معتصم بابكر مصطفى- سلسلة كتاب الأمة العدد ٩٥- جمادى الأولى ١٤٢٤هـ- قطر.
٢٧-مناهج البحث فى اللغة- تمام حسن- طبعة ١٩٨٩م - مكتبة النسر- القاهرة.

٢٨-مؤتمر النجف- مقتطف من مذكرات العلامة العراقى عبدالله ابن الحسين السويدى العباسى (١١٠٤- ١١٧٤هـ) تحقيق محب الدين الخطيب- مطبعة البصرى بغداد.

٢٩-نظرية المنطق بين فلاسفة الإسلام واليونان- د/ محمد السيد الجليند- الطبعة الأولى ١٩٨٤م- مطبعة التقدم.